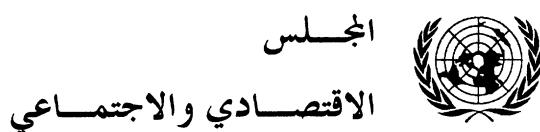


E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2004/WG.1/11/Rev.1
10 March 2005
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
المؤتمر العربي للسكان
بيروت، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي



المحتويات

الصفحة

١	أولاً- الإطار العام وأهمية الموضوع.....
١	ألف- المقدمة
٣	باء- الفرضيات الرئيسية.....
٣	جيم- الأهداف والأطر.....
٤	DAL- المنهجية المعتمدة.....
٥	ثانيا- الأساس والفرضيات في العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي على الصعيد الكلي.....
٧	ألف- الآليات التي تربط بين التحول الديموغرافي والنمو الاقتصادي.....
٨	باء- العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي والفقر في ضوء التجارب الدولية.....
١٢	ثالثا- البنية الديموغرافية والنمو الاقتصادي ومستوى الفقر في البلدان العربية
١٢	ألف- البنية الديموغرافية.....
١٥	باء- الأداء الاقتصادي.....
١٨	جيم- مستوى الفقر في العالم العربي.....
١٩	DAL- الاستثمار في الدول العربية.....
٢١	هاء- إدماج الاستراتيجيات السكانية والأنمائية.....
٢٤	رابعا- الاتجاهات الديموغرافية والأداء الاقتصادي ومستوى الفقر في البلدان العربية
٢٤	ألف- اتجاهات الخصوبة والتركيب العمري للسكان
٢٦	باء- اتجاهات وتركيبة معدلات الإعالة
٢٨	جيم- توليفة "العائد الديموغرافي" ونمو التشغيل في رفع النمو الاقتصادي وتحقيق مستوى الفقر
٣١	DAL- الهبة الديموغرافية وإمكانية تحقيق أهداف الألفية الثالثة
٣٣	خامسا- الشروط الموضوعية وتحديات إنجاح الهبة الديموغرافية
٣٣	ألف- إدماج المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وإنشاء السياسات السكانية المتكاملة

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣٣	باء - بيئة سوق العمل والسوق المالية
٣٤	جيم - الاهتمام بالموارد البشرية
٣٦	سادساً - التوصيات

قائمة الجداول

٩	السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم
١٧	معدلات البطالة في بعض البلدان العربية
١٧	تقديرات معدل نمو الإنتاجية عام ٢٠٠٠ في بعض البلدان العربية
١٨	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في بعض البلدان العربية
١٩	مقارنة نسبة السكان تحت مستوى خط الفقر مع معدلات الإعالة والخصوبة
٢٥	اتجاهات التركيب العمري للسكان مع أنماط انخفاض الخصوبة
٢٩	معدلات نمو الاستخدام المقدرة للفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٥
٣٠	نمو الكفاءة الإنتاجية
٣٠	الهبة الديموغرافية المضاعفة وتقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٥
٣٢	مؤشر التنمية البشرية في البلدان العربية (عدا بلدان الخليج) للعام ٢٠٠٢

قائمة الأشكال

٦	علاقة السكان والنمو الاقتصادي
١٥	هرم أعمار العالم العربي عام ٢٠٠٣
٢٦	التركيب العمري للسكان واتجاهاته ٢٠٣٠-١٩٧٠
٢٧	اتجاهات معدل الإعالة ونسبة السكان في سن العمل

الملاحق

٣٩	معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الدول العربية (١٩٧٢-٢٠٠٢)
٤٠	معدل الخصوبة الكلية في الدول العربية (١٩٨٠-٢٠٢٠)
٤١	معدل الخصوبة الكلية وانخفاضها في الدول العربية (١٩٨٠-٢٠٢٠)
٤٢	معدلات نمو السكان المعالين والسكان في سن العمل في الدول العربية (١٩٨٠-٢٠٢٠)

أولاً- الإطار العام وأهمية الموضوع

ألف- المقدمة

من القضايا التي استأثرت، لفترات طويلة، بانتباه الباحثين والمعنيين بمستوى الاقتصاد الكلي من التحليل، مسألة النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي وبمستوى الفقر. فمن الباحثين من يرى أن نمو السكان هو عامل محفز يؤثر إيجاباً على معدلات نمو الدخل القومي؛ فمع زيادة السكان يزداد خزین المعارف نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي تولده زيادة الطلب على إنتاج السلع والخدمات. وهناك آخرون يرون أن النمو السكاني عامل يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. فارتفاع نمو السكان يعيق نمو الدخل القومي، ومع تزايد أعداد السكان يزداد استنزاف الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية. وفي ظل اختلاف وجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي، ظهرت فكرة ثلاثة اعتبرت أن النمو السكاني عامل محابٍ في النمو الاقتصادي ويتحدد خارج نماذج النمو القياسية. وساعد على ظهور هذه الفكرة ضعف معامل الارتباط الذي تم التوصل إليه بطريقة المقارنات الدولية التي استعملت عند فحص العلاقة الإحصائية بين نمو السكان والنمو الاقتصادي، فقد وجد أن معامل الارتباط بين الاثنين غير معنوي. وإن كانت بعض الشواهد تشير إلى أن الأداء الاقتصادي بطيء في البلدان ذات التزايد السكاني السريع، إلا أن إدخال عوامل ضبط أخرى، مثل المستوى التعليمي في قياس معاملات الارتباط تبين أن العلاقة بين النمو السكاني والاقتصادي تكاد تكون معدومة. إن النتائج التي نجمت عن وجهات النظر المختلفة لها تبعات كان آخرها وأخطرها بعدها على العمل السكاني وجهة النظر التي تنص على أن نمو السكان عامل محابٍ في النمو الاقتصادي^(١). وكان توظيف هذه النتائج خلال العقود الأخيرة لتبرير حيادية النمو السكاني قد أدى إلى التقليل من الأثر المتبادل بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وساهم في عدم إعطاء القضايا السكانية الأولوية التي تستحقها في سياق إنشاء السياسات المتكاملة في العديد من الدول. والملاحظ إن الصراعات بين المدارس الفكرية المختلفة وعدم تمكّنها من إثبات فرضياتها بشكل مطلق يعود إلى أن تركيزها كان بال Merrill على حجم ونحو السكان ولم تعط الاهتمام الكافي لمسألة التركيب العمري للسكان واتجاهات تغيرها وأثر ذلك على النمو الاقتصادي.

إن وجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي قد تم تناولها في العديد من الدراسات التي تم إعدادها عند التحضير للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٩٤. أما النقلة النوعية التي ساعدت على حسم الصراع في وجهات النظر فقد حدثت عام ١٩٩٩، عند التحضير للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين وعند الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. خلصت البحوث التحضيرية التي أعدت لهذه المناسبة إلى أن المزيد من الالتزام بخطة عمل القاهرة هو أمر في غاية الأهمية وأن التصدي للفرضيات التي تجعل من العوامل الديموغرافية عوامل محاباة أمر مهم ومصيرى بالنسبة إلى البلدان النامية. فقد تبين أن التقليل من أهمية العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية دفع ويدفع متذبذبي القرار إلى اعتماد سياسات غير متكاملة تهمل التغيرات الديموغرافية وتزوج للنمو الاقتصادي باعتباره الحل الوحيد للتنمية.

تمثلت النقلة النوعية في أن هذه الدراسات خلصت بنتيجة مهمة وذات أثر بالغ على العمل السكاني في البلدان النامية وخاصة البلدان العربية مفادها أن معظم الأدبيات المناصرة للآراء الوارد ذكرها تعاني من قصور في الجانب النظري حيث إن معظمها قد أغفل الأهمية الفصوى لдинاميكية السكان وأهمها الهيكل

العمرى وتطوره وعلاقة ذلك بمعدلات الأدخار والاستثمار وبالنمو الاقتصادي. فهناك لكل فئة عمرية سلوك ومتطلبات مختلفة ويتربّع عليها نتائج اقتصادية مختلفة أيضاً. فجاجات السكان الأطفال واليافعين تتطلب تكثيف المزيد من الاستثمارات في الصحة والتعليم، أما الشباب في المراحل الأولى من سن العمل فهم مكون أساسي لعرض العمل وزيادة الأدخار، ومع التقدّم في السن ترتفع الحاجة إلى تكثيف الرعاية الصحية مع ضمان دخل تقاعدي للمسنين.

في ضوء النتائج التي خلصت إليها البحوث، تم حضور معظم وجهات النظر التي قالت من شأن السكان في عملية التنمية وذلك على الصعيدين النظري والعملي وذلك بالاعتماد على الشواهد التي وفرتها التجارب الدولية، وأهمها تجارب دول شرق آسيا. فتشير الدراسات القياسية إلى أن التغيرات السكانية ممثلة بارتفاع نمو السكان في سن العمل ساهمت بمقدار ٥٠ في المائة من النمو الاقتصادي لهذه البلدان بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٩٠. وخلاصة الاستنتاجات في هذا المجال أن النمو الاقتصادي يتسم بالبطء عندما يكون نمو السكان في سن العمل منخفضاً عن نظيره نمو إجمالي السكان، ويتحسن النمو الاقتصادي عندما يتعدى نمو السكان في سن العمل نظيره نمو إجمالي السكان. ويحدث ذلك نتيجة انحسار الفجوة إلى فارق إيجابي ضئيل جداً بين متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومتوسط حصة العامل من الناتج.

في ضوء الاستنتاجات الواردة ذكرها، أكدت وثيقة عمل المؤتمر الدولي للسكان على أن العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والفقير هي علاقة متبادلة ومتعاوضة. فتؤكد في الفصل الثالث حول أوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة على "أن الأنشطة اليومية لجميع البشر والمجتمعات المحلية والبلدان ترتبط بالتغير السكاني وأنماط ومستويات استخدام الموارد الطبيعية وحالة البيئة وسرعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونوعيتها". وهناك اتفاق عام على أن استمرار انتشار الفقر على نطاق واسع فضلاً عن أوجه الجور الخطيرة، الاجتماعية والقائمة على نوع الجنس، لها أثر كبير على البارامترات الديموغرافية مثل نمو السكان وهياكلهم وتوزيعهم، كما أنها تتأثر بذلك. وهناك اتفاق عام أيضاً على أن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة لا تفتّأ تسهم في الاستعمال غير المستدام للموارد الطبيعية وتذهب إلى البيئة فضلاً عن زيادة الجور الاجتماعي والفقير مما يقترن بالنتائج السالفة الذكر للبارامترات الديموغرافية" (فقرة ١، ٣، صفحة ١٧)^(٢).

تبني المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٩٤ خطة عمل أمدها ٢٠ عاماً، كانت الأولى من نوعها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. فهي تقدمية في مبادئها وأهدافها واعتمدت على مبادئ حقوق الإنسان في توجهاها. فللمرة الأولى أقر العالم بأن الإنسان ليس مجرد متغير عددي يمكن التحكم به وفقاً لأغراض التنمية بل هو محور التنمية وهدفها، وأن الاستثمار في الإنسان وفي صحته وتعليمه هو ركيزة النمو الاقتصادي المطرد. إن ما تم التأكيد عليه في خطة العمل هو مواجهة المشاكل من خلال إنشاء سياسات على الصعيد الإجمالي، الهدف منها تلبية احتياجات الأسرة والفرد على الصعيد الجرئي. وقد جاءت مقررات الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الألفية الثالثة لتؤكد على أهمية ٢٠٠١ والتي صدر عنها الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الثالثة لتؤكد على أهمية النمو الاقتصادي المستدام والعربيض القاعدة والذي يكفل تحقيق الغاية الأولى من إعلان الألفية الذي ينص على "أن تخفض إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥، نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد يومياً". فقد التزمت بلدان العالم بنهج متكامل يعتمد على الصحة الإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة أساساً له،

(٢) الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٣-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤).

وعلى جهود تنموية واسعة لتحسين مستوى التعليم، وتخفيف وفيات الأمهات والأطفال مع تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة مع ضمان تحقيق نمو اقتصادي مطرد وضمن إطار حقوق الإنسان.

باء- الفرضيات الرئيسية

تعتمد الورقة على الفرضيات الحديثة التي تنص على أن هناك علاقة متبادلة وتغذوية استرجاعية بين التغيرات الديموغرافية وتوقعات نمو الدخل الكلي. كما أن توقيت ظهور الأثر الديموغرافي له دور كبير في عملية التنمية إذ يرتبط بدوره حياة الإنسان، وبالتالي فإن أثره يختلف باختلاف وتيرة التوزيع العنصري للسكان. في مرحلة زمنية محددة قد يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً بالاعتماد على العلاقة بين نمو السكان في سن العمل وبين نمو السكان المعالين، بمعنى أنه في حالة ارتفاع معدلات الإعالة وانخفاض نسبة السكان في سن العمل عندها يظهر بوضوح الأثر السلبي إذ ينخفض مستوى الأدخار نتيجة ارتفاع أعداد المعالين وما ينطوي عليه ذلك من كلفة تتمثل بزيادة في حجم الاستهلاك وانخفاض في نمو متوسط دخل الفرد. أما عند ارتفاع نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة، فعندما يظهر بوضوح الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الخصوبة مثلاً بزيادة الأدخار والاستثمار. وقد يؤدي الانخفاض المتوقع للخصوصية بالتزامن مع عدد أقل من السكان المعالين إلى إمكانيات في نمو متوسط دخل الفرد قد تمت على مدى خمس وعشرين سنة خاصة وأن التجارب التاريخية تبين أن حدوث هذه العملية في موازاة نمو بطيء لفئة كبار السن تتيح لعدد من الدول - في أوقات متقارنة إنما لزمن محدد - ظهور الهبة الديموغرافية^(٢). وبما أن البلدان العربية تشهد تزايداً كبيراً في أعداد سكانها وبما أن هذه الأعداد تشقت طريقها نحو الفئات العمرية المختلفة مؤدية إلى انحسار نسبة الفئة العمرية الأولى (٤٠-١٤) وإلى تضخم نسبة السكان في الفئة العمرية الثانية (٦٤-٥٤) وإلى ارتفاع طفيف جداً في نسبة الفئة الأخيرة أي فئة السكان المسنين ومع اعتماد سياسات ملائمة، فإن هذا التغير في التركيبة العمرية للسكان قد يخلق فرصة سانحة للنمو الاقتصادي في المستقبل القريب والمتوسط.

جيم- الأهداف والأطر

في ضوء الفرضيات الواردة تهدف هذه الورقة إلى تعزيز الحس الاستراتيجي بأهمية العلاقة المتبادلة والاسترجاعية بين السكان والتنمية، وذلك على صعيد الحكومات والمنظمات الدولية. وتنؤكد الدراسة على ضرورة اتخاذ المواقف الاستراتيجية التي من شأنها اعتبار السكان متغيراً كمياً ونوعياً يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وذلك من أجل تحسين عملية صناعة القرار وإنشاء السياسات المتكاملة وبما يضمن تحقيق الأهداف التي أقرتها الحكومات خلال المؤتمرات الدولية وأهداف الألفية الثالثة وبما يجعل القرارات المتتخذة أكثر استجابة للواقع، خاصة وأن التغيرات الديموغرافية هي تغيرات يمكن التنبؤ بها وبدورها الاستراتيجي في عملية التنمية وأن معدلات الخصوبة لم تعد قضاية ديموغرافية كمية بقدر ما أصبحت متغيراً اجتماعياً له أبعاد على المستويين الكلي والجزئي وعلى مستوى الأسرة. وبموجب ذلك، وفي ضوء التجارب العملية لبعض البلدان النامية، فإن هذه الورقة تروج إلى أهمية أن تكون هناك رؤية استراتيجية لدى الحكومات العربية في النظر إلى التغيرات الديموغرافية المقبلة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي وما تتيحه من فرص في تحسين متوسط دخل الفرد والقضاء على الفقر وباتباع ما يلي من خطوات:

- ١- اعتماد المناهج التحليلية القياسية وبما يضمن إبراز الدور المحوري للسكان في تنفيذ أهداف خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف الألفية الثالثة. فالتغيرات الديموغرافية والتغيرات الاقتصادية يمكن التنبؤ بها من خلال اعتماد النماذج القياسية المعاصرة التي تفسر العلاقة بين هذه التغيرات وذلك لأهميتها القصوى في الإعداد لاستراتيجيات التنمية الوطنية.
- ٢- تقدير العوائد التي يمكن تحقيقها جراء التغيرات التي تطال الهيكل العمري للسكان وذلك من خلال إجراء تقديرات لمساهمة الهبة الديموغرافية في نمو متوسط دخل الفرد والنمو الاقتصادي في كل بلد من البلدان العربية.
- ٣- إعادة صياغة السياسات السكانية في ضوء التغيرات الديموغرافية المرتقبة والتهيؤ للاستفادة من العوائد الاقتصادية التي تتتحقق هذه التغيرات، وذلك في إطار دمج القضايا السكانية الكلمة والكيفية في الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية، ووفقاً للمبادئ الأساسية لخطة عمل القاهرة، وأهداف الألفية الثالثة وبالاعتماد على نهج الإدارة السليمة في تحقيق الغايات والأهداف التي يتم إقرارها.
- ٤- تبني نماذج قياسية يمكن بموجبها احتساب العوائد الاقتصادية والاجتماعية من برامج الصحة الإنجابية وبما يعكس دور هذه البرامج في تعجيل التحول الديموغرافي والقضاء على الفقر وذلك لضمان استمرار تأمين التمويل الكافي لهذه البرامج.

دال- المنهجية المعتمدة

في ضوء الإقرار بأن طبيعة العلاقة بين التغيرات الديموغرافية والنمو الاقتصادي متبادلة، تؤثر وتتأثر ببعضها عند صياغة سياسات التنمية، وفي ضوء الفرضيات الرئيسية التي اعتمدتها الدراسات والبحوث التي ساهمت في صياغة خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقد في القاهرة عام ١٩٩٤ ومقررات الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون عام ١٩٩٩. وانطلاقاً من الفرضيات التي تنص على أن العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والفقير هي علاقة متبادلة ومتعاوضة ستعتمد هذه الورقة إلى تتبّع العلاقة بين التغيرات الديموغرافية ممثّلة بمعدلات الإياعلة من ناحية والأداء الاقتصادي من ناحية أخرى، وذلك لفترتين زمنيتين الأولى من ١٩٨٠-٢٠٠٠ والثانية للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠. ونظراً لضيق الوقت وفي ضوء ما يتتيحه توفر البيانات فإن هذه الورقة ستعتمد إلى الاستفادة من الدراسات والبحوث التي تم إعدادها سابقاً ذات علاقة بالموضوع. وتعتمد الورقة في تنفيذها على استعراض وتحليل ما يلي:

- ١- الأسس والفرضيات الحديثة في علاقة السكان والنمو الاقتصادي.
- ٢- العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي في ضوء التجارب الدولية.
- ٣- البنية الديموغرافية والنمو الاقتصادي والفقير في البلدان العربية ١٩٨٠-٢٠٠٠.
- ٤- الاتجاهات الديموغرافية والأداء الاقتصادي والفقير في البلدان العربية ٢٠١٥-٢٠٠٠.
- ٥- توليفة "العائد الديموغرافي" ونمو التشغيل في رفع النمو الاقتصادي وتحفيظ مستوى الفقر.
- ٦- السياسات الرئيسية المتعددة المداخل وشروط توفرها لاستقطاب العائد الديموغرافي.

ثانياً - الأسس والفرضيات في العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي على الصعيد الكلي

ركزت نماذج النمو الاقتصادي التقليدية في تفسير التباين بين الدخول على أهمية تراكم رأس المال في زيادة الدخل، الذي بدوره يؤدي إلى المزيد من رأس المال. فهناك أثر استرجاعي بين الدخل ورأس المال، أما السكان فهو يدخل هذه النماذج من خلال دوره في التقليل من حجم رأس المال المتوفر لكل عامل. فالنمو السكاني المتزايد يؤدي إلى انخفاض حصة العامل من رأس المال، ويؤدي إلى انخفاض الإنتاجية. إلا أن دور الأدبيات التقليدية هذه والتي تختزل أهمية التغيرات الديموغرافي إلى مجرد علاقة خطية، قد أصبح هامشيا في النقاشات الحالية الدائرة حول الموضوع. فالأدبيات الحديثة التي ظهرت في العقد الأخير من القرن الماضي ركزت على:

١- أن الأثر المتبادل لانخفاض الخصوبة والوفيات المقرن بزيادة تراكم رأس المال في عملية النمو الاقتصادي له إمكانية تفسير النتائج الإيجابية في بلدان عديدة، حيث إن أثر التغذية الاسترجاعية الذي يظهر بين كل عامل من العوامل له إمكانية مضاعفة تأثير العوامل الخارجية المؤثرة عليه.

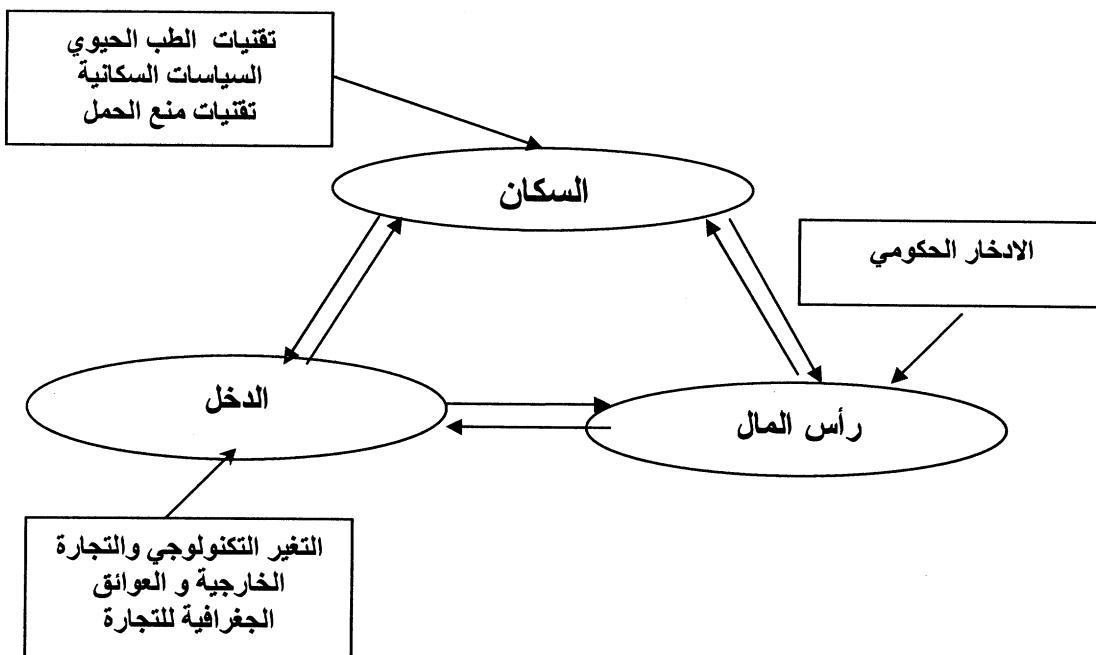
٢- أن عدم تمكن النماذج القياسية والإحصائية التي من شأنها قياس علاقة الارتباط بين نمو السكان والنمو الاقتصادي على صعيد الاقتصاد الكلي، وعدم توفر تفسير للفروقات الهائلة في متوسط دخل الفرد بين البلدان النامية والمتقدمة لا يعني غياب هذه العلاقة على الصعيدين النظري والعملي، بل يعني أن الفرضيات الأساسية لهذه النماذج غير منسجمة مع الواقع الموضوعي الذي تتفاعل بموجبه المتغيرات أو مكونات عملية التنمية، وربما لو تمت الاستعانة بفرضيات أخرى فقد يوفر ذلك أدوات قياسية جديدة تستخدم في تمحیص وتحليل التشابك بين العوامل المختلفة.

ضمن هذا السياق ظهرت مقاربة جديدة تنص على وجود علاقة سببية تراكمية بين نمو الدخل وانخفاض الوفيات وانخفاض الخصوبة. لفهم هذه المقاربة استعان الباحثون بفرضية تنص على أن توقيت ظهور الأثر الديموغرافي له دور كبير، إذ يرتبط بدوره حياة الإنسان وبالتالي فإنه يختلف باختلاف وتيرة التوزيع العمري للسكان. ففي نقطة زمنية محددة قد يكون الأثر إيجابيا أو سلبيا اعتمادا على العلاقة العكسية بين نمو حجم السكان في سن العمل وبين نمو السكان المعالين، بمعنى أنه في حالة ارتفاع معدلات الإعالة وانخفاض نسبة السكان في سن العمل يظهر بوضوح الأثر السلبي إذ ينخفض مستوى الأدخار نتيجة ارتفاع أعداد المعالين وما ينطوي عليه ذلك من زيادة في حجم الاستهلاك وانخفاض في النمو الاقتصادي. أما عند ارتفاع نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة، فعندما يظهر بوضوح الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الخصوبة ممثلا بزيادة الأدخار والاستثمار.

في ضوء هذه المقاربة المنهجية التي تعتمد "الأثر الاسترجاعي الطويل الأمد" أو ما يطلق عليه (دورة الحياة-Life Cycle-) في قياس الأثر الديموغرافي على النمو الاقتصادي وعلى التخفيف من الفقر فإن الفرضية الرئيسية في هذه الورقة تعتبر أن التغير الديموغرافي له عوائد اقتصادية مهمة وأن معدلات الخصوبة والوفاة تؤثر وتنتأثر بمستوى الدخل من خلال التغيرات التي تتركها على الهيكل العمري للسكان. وبكلمة أخرى، فإن العلاقة بين السكان والتنمية هي علاقة سببية تشق طريقها باتجاهين: "من الديموغرافيا

إلى الاقتصاد ومن الاقتصاد إلى الديموغرافي^(٤) وإن هذا التفاعل بين السبب والنتيجة هو عملية ديناميكية. وكل من المتغيرات يؤثر ويتأثر بالأخر ولكن تظهر نتائجه خلال فترات متعاقبة وليس متزامنة، إذ تظهر نتائج هذه العلاقة بعد فترة زمنية تطول أو تقصر حسب حجم التدخلات. والمخطط التالي يوضح^(٥) العلاقة بين المكونات الأساسية للتنمية.

الشكل ١ - علاقة السكان والنمو الاقتصادي



إن التغير الديموغرافي يؤثر على مخرجات عملية الإنتاج مباشرة من خلال عرض قوة العمل ويعود بشكل غير مباشر من خلال الأدخار والاستثمار وبالتالي على تراكم رأس المال. من ناحية أخرى، فإن مستوى الدخل وخزين رأس المال يؤثر على الخصوبة والوفيات. فعندما يتسع الهرم العمري للسكان يرتفع الإنفاق الحكومي والعائلي على الاستهلاك مؤدياً إلى انخفاض الأدخار وعندما يتحسن مستوى الدخل وخزين رأس المال فإن تأثيره ينعكس على الخصوبة والوفيات، ويعود ذلك إلى تحسن مستوى رفاه العائلة الصحي والتعليمي وبالتالي إلى تغير في سلوكها الانجامي. ويعود الدخل على رأس المال، إذ يرتفع وينخفض تبعاً للقيمة المضافة التي يولدها رأس المال. وبدوره فرأس المال يؤثر على الدخل من خلال الأدخار، إذ يرتفع الأدخار عندما تتحسن قاعدة الهرم السكاني وتترفع نسبة السكان في سن العمل ويتيح ذلك المزيد من النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع حصة العاملين في الناتج. ويمكن توسيع هذا المخطط ليتضمن عوامل خارجية تتدخل ويكون لها تبعات على المتغيرات الداخلية المكونة للنظام. فمثلاً السياسات السكانية ومن ضمنها برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة قد تعجل من انخفاض معدلات الخصوبة وتغيير البنية العمرية للسكان. وهذا التغيير في البنية العمرية للسكان بدوره ينطوي على تغير في اتجاهات الأدخار والاستهلاك وبالتالي له تأثير مباشر على متوسط دخل الفرد ومن خلال تأثيره على معدلات الإعاقة وحجم

قدرة العمل. فعندما نقارن تأثير نمو السكان في سن العمل مع تأثير نمو السكان الكلي يظهر بوضوح الأثر الكبير للهيكل العمري للسكان على النمو الاقتصادي.

وللمزيد من التوضيح للعلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي فإن أي زيادة في الدخل تؤدي إلى انخفاض معدلات الوفيات والولادات. إلا أن الوفيات غالباً ما تتحفظ بوتيرة أسرع من الولادات مما يخلق فجوة بين الاثنين يتطلب ردمها زيادة أعلى في الدخل، وذلك بفعل عوامل خارجية كي تدفع بمعدلات الخصوبة بالانطلاق نحو الانخفاض وبما يؤدي إلى المزيد من الارتفاع في مستوى الدخل. ويرى الباحثون في هذا الموضوع أن العوامل الخارجية أي العوامل المسببة قد تصبح جزءاً من النظام وبذلك تدرج العلاقة بين المتغيرات ضمن عملية لا يمكن تفكيرها إلى أسباب ونتائج بل يصبح من المهم النظر إليها باعتبارها عملية تتطوّي على علاقات سببية متراكمة.

ألف- الآليات التي تربط بين التحول الديموغرافي والنمو الاقتصادي^(١)

١- عرض العمل

إن انخفاض معدلات الخصوبة يؤثر على عرض العمل بطريقتين: الأولى، عبر التقاطم في العمر ووصول الفئات العمرية الفتية إلى سن العمل بين ١٥-٦٤ والتي من الطبيعي أن تترنح في سوق العمل وعندها ينخفض معدل المعالين إلى غير المعالين. ويؤدي التحول الديموغرافي إلى ارتفاع معدل الإسهام في قوة العمل وإذا استطاع سوق العمل امتصاص الأعداد المتزايدة من العاملين مما سيرفع من حصة مدخلات العمل إلى الإنتاج، وبالتالي فإن حصة الفرد من الناتج ستزداد. فانخفاض أعداد الأطفال والمسنين سيؤدي إلى تحسن نسبي في حصة الفرد من الدخل. أما الثانية، فإن انخفاض معدل الخصوبة يزيد من فرصه مشاركة النساء في قوة العمل ويؤدي بدوره إلى صغر حجم الأسرة وتحسين تعليم أطفالها. ويؤثر التركيب العمري على سوق العمل، وبالتالي على النمو الاقتصادي بفعل أن الأثر الاقتصادي الناجم عن ولادة طفل يختلف كلياً عن الأثر الاقتصادي لعامل في الثلاثين من العمر. فارتفاع عدد السكان في سن العمل يؤدي عادة إلى ارتفاع حصة الفرد من الناتج بشرط أن لا يكون هناك تعارضاً بين الكم والكيف، أي بضمان زيادة الإنتاجية مع التشغيل الكامل والفعال. ولقياس أثر سوق العمل يمكن استعمال معدل الإعاقة بشكل مباشر، إذ أن أثر هذا المعدل فعال في زيادة متوسط دخل الفرد.

٢- الادخار والاستثمار

تدعم المساحة المتعلقة بالموضوع وجود تأثير سلوكياً على معدلات الادخار حيث تشير الاستقصاءات إلى أن معدلات الاستهلاك ترتفع عند الأطفال والمسنين بينما تنخفض عند السكان في سن العمل الذين يتميزون بارتفاع إنتاجيتهم وارتفاع معدل ادخارهم. كذلك يلاحظ أن الادخار يتحدد تبعاً للمرحلة العمرية، فيبلغ معدل الادخار بين الأفراد هذه الأقصى في سن ٤٥ سنة، في حين ينخفض بين الأفراد الذين هم في أوائل الثلاثينات نتيجة لتزايد الاحتياجات الاستهلاكية للأسر الجديدة. هذا ويؤثر التحول الديموغرافي تأثيراً إيجابياً على معدل الادخار الحكومي، نتيجة ارتفاع إيرادات الضرائب مع تزايد عدد السكان في سن العمل. أما على صعيد الأسرة فإن الادخار الخاص للأسرة يعتبر النواة للتراكم الرأسمالي المطلوب لتمويل

OXFORD, POPULATION MATTERS, Demographic Change, Economic Growth, and Poverty in the Developing (٦) World, Edited by Nancy Birdsall, Allen C. Kelley, and Steven Sinding, p. 185.

النمو، كما حصل في بلدان شرق آسيا. أما الارتفاع في نسبة الأدخار فهو بالتأكيد لا يعني ارتفاعاً في الاستثمار الداخلي إذ أن هذا الأخير يتجه نحو الأسواق التي توفر عائد أعلى وكلفة أقل خاصة إذا ما اقترنت ذلك بالانفتاح على الأسواق العالمية.

٣- التعليم ورأس المال البشري

تشير الدراسات التطبيقية إلى أن ارتفاع معدل الإعالة له أثر سلبي على معدلات الالتحاق بالتعليم إذ يخفض من قدرة الوالدين على الاستثمار في تعليم ابنائهم. كما أن ارتفاع متوسط العمر المتوقع يساهم في زيادة معدلات التعليم، إذ يزيد العوائد من التعليم ويقلل من الكلفة. وقد أوضحت دراسة تطبيقية أجريت عام ١٩٩٩ أن متوسط عمر الإنسان المتوقع هو محدد أساسياً لمعدلات الالتحاق بالتعليم، فارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد من التعليم كونه يحقق أرباحاً مستقبلية وبالتالي ترتفع أهمية وقيمة التعليم بينما يؤثر انخفاض متوسط عمر الإنسان على العملية التعليمية سلباً إذ يجعل منها كلفة إضافية على المجتمع. وبؤثر الانخفاض في نسبة الوفيات إيجاباً على الإنفاق على التعليم وبالتالي على النمو الاقتصادي، إذ إنه يؤدي إلى ارتفاع في القوى العاملة، وإلى ارتفاع في الأدخار تحسباً لسن التقاعد الذي ينعكس بارتفاع في عوائد التعليم.

باء- العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي والفقر في ضوء التجارب الدولية

إن الشواهد التي وفرتها التجارب الدولية والمحلية في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية انطوت على استراتيجية وفهم عميقين لأهمية الإنسان وقابليته في خلق القيمة المضافة. فمع تزايد الإدراك لأهمية الإنسان، يلاحظ أن دور العوامل الأخرى في عملية الإنتاج (أرض، عمل، رأس مال) لم يعد يحتل الأهمية السابقة ذاتها بل أصبحت تكنولوجيا المعلومات والذكاء أو الإدراك البشري ومستوى المعرفة هي المدخلات الأساسية في الإنتاج^(٧). وفي هذا السياق، توفر بلدان شرق آسيا نموذجاً معاصرًا يتاسب والتغيرات المتسارعة في كافة المجالات ونمونجاً يحذى به إذا ما أرادت البلدان النامية تحقيق نمو اقتصادي مطرد محوره الإنسان.

تحليل تجارب بلدان شرق آسيا أثبت أن الاهتمام بالتغيرات الديموغرافية وقضايا السكان النوعية في استراتيجيات النمو الاقتصادي في المراحل الأولى قد ساعد كثيراً في تخفيض مستوى الفقر في هذه البلدان. فقد أدركت بلدان شرق آسيا أنه لا يمكن التعويل على تلقائية النمو الاقتصادي في القضاء على الفقر خاصة وأن التجارب التاريخية العالمية الأخرى قد وفرت الشواهد الكافية على أن الثروة تتركز ويعاد إنتاجها من قبل فئة صغيرة في المجتمع (الدولة أو القطاع الخاص). أما أبعادها التوزيعية فهي تظهر على مدى أجيال متعددة في حال غياب السياسات المناسبة. كذلك أدركت أن عملية تراكم رأس المال بالرغم من أهميتها في إعادة الإنتاج وفي توزيع الثروة على القطاعات التي تعنى بالإنسان هي أكثر أهمية وعوائدها أكثر إيجابية، وأن لا تعارضاً هناك بين مبدأ العدالة ومبدأ الكفاءة إذ استطاعت البلدان ضمان نظام تعليمي مرن وديمقراطي. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تمكنت هذه الدول من إدخال التكنولوجيا الطبية المتطرفة القادمة من الغرب وبفعل ذلك تمكنت وبسرعة قياسية من تخفيض معدلات الوفيات ورفع توقع الحياة أعقبه انخفاض سريع في معدلات الخصوبة. إن هذه التغيرات كان لها الأثر الكبير في ارتفاع السكان في سن العمل وانخفاض عدد السكان المعالين، وبفعل التأثير المتبادل بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية انخفض العدد الاقتصادي للمعالين وارتفع نمو متوسط دخل الفرد. وفي ضوء مجموعة من التدخلات

المترامية وجهت بلدان شرق آسيا نسبة كبيرة من استثماراتها نحو زيادة خزين رأس المال البشري من خلال زيادة الاستثمارات في الصحة والتعليم ووسائل الاتصالات الحديثة. وعند مقارنة إنجازات هذه البلدان مع بلدان أخرى يلاحظ أن نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم انخفضت في بلدان شرق آسيا خلال الفترة بين ١٩٨٧ و١٩٩٨ بمعدل ٣٧ في المائة كما في الجدول ١.

الجدول ١ - السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم

معدل التغير بالنسبة المئوية	عدد السكان (مليون)		المنطقة
	١٩٩٨	١٩٨٧	
٣٧-	٢٦٧,١	٤١٧,٥	شرق آسيا
٥-	٦٠,٧	٦٣,٧	أمريكا اللاتينية
٣٩+	٥٢١,٨	٤٧٤,٤	جنوب آسيا
٣٩+	٣٠١,٦	٢١٧,٢	شبه الصحراوي الأفريقي

المصدر: البنك الدولي.

إن انخفاض مستوى فقر الدخل في بلدان شرق آسيا يعزى إلى ما حققه هذه البلدان من نمو اقتصادي مطرد حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بمعدل سنوي بلغ ٦ في المائة بين ١٩٦٥ و١٩٩٠. ويرى العديد من المحللين أن هذا الارتفاع في النمو الاقتصادي تحقق نتيجة تغير نسبة المشغلين إلى المعاملين، فقد ارتفعت أعداد المشغلين بينما انخفضت أعداد المعاملين على مدى ٢٥ عاماً. وتزامن مع انخفاض معدلات الإعاقة تحسن في نوعية نظم التعليم وجعلها مرنة في الاستجابة إلى طبيعة التغيرات المحلية والعالمية حيث وفر نظام التعليم قوى عاملة مؤهلة استطاعت بقدراتها أن تجعل إنتاجها ينافس المنتجات الأخرى في السوق العالمية مما أدى إلى الانفتاح على الأسواق العالمية وعزز قابلية هذه البلدان على زيادة إنتاجها. ويلاحظ أن نمو السكان في سن العمل بمقدار ٤٢,٤ في المائة سنوياً كان أسرع بـ ٤ مرات من نمو السكان المعاملين خلال نفس الفترة^(٨). وفي الوقت الذي ساهم التغير الديمغرافي للسكان في زيادة النمو الاقتصادي، بدوره دفع نمو إجمالي الناتج المحلي أعداد السكان نحو الانخفاض بما في ذلك أعداد السكان المعاملين. إن انخفاض أعداد المعاملين أتاح الفرصة المناسبة في رفع معدل الأدخار الوطني حيث أن ٥٠ إلى ٧٠ في المائة من النمو الاقتصادي لهذه البلدان قد يعزى إلى التغيرات الديمografية المؤاتية^(٩).

من هنا نلاحظ أن طبيعة العلاقة بين التغيرات الديمografية والنمو الاقتصادي هي علاقة سببية لها أثر استرجاعي وتدرج تحت مفهوم النظم من حيث أن هناك مدخلات وخرجات وتغير الأدوار بين المدخلات والخرجات مع الزمن. فالشواهد التاريخية المستندة من تجارب البلدان الصناعية الغربية تشير إلى أن التقدم التكنولوجي وتعاظم تكوين رأس المال قد عمل على تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي وبدوره، وبموجب أربع مراحل تنموية رئيسية عمل الدخل القومي على تحفيز خفض معدلات الخصوبة بشكل متناسب مع نمو الدخل ومع تطور هيكل الإنتاج وهيمنة القطاع الصناعي. إن اتساع القطاع الصناعي واستيعابه للسكان في سن العمل حفز في حينه على انتقال الأيدي العاملة من القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة القطاع الزراعي مؤدياً بذلك إلى تغيير أنماط الخصوبة وسلوكها. أما التجارب

NBER WORKING PAPER, Economic Growth and the Demographic Transition, David E.Bloom, David Canning and (٨) Jaypee Sevilla, 2001, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA 02138.

.Ibid (٩)

المعاصرة فقد وفرت شواهد مختلفة تماماً حيث أن التغيرات الديموغرافية لم تكن نتيجة للنمو الاقتصادي بقدر ما كانت سبباً في زيادة في تراكم رأس مال من خلال نمو السكان في سن العمل وانخفاض نسبة المعالين. فقد أدى التقدم الصحي والتعليمي إلى خلق خزین من رأس المال البشري كانت استجابته سريعة لأنماط وتغيرات حديثة في الإنتاج موظفاً بذلك معارفه في خلق القيمة المضافة وكما حدث في بلدان شرق آسيا.

إن تجربة بلدان شرق آسيا لم تكن نوأة لنظرية جديدة بقدر ما جاءت لتثبت فرضيات ونظريات سادت النصف الأول من القرن الماضي والتي نصت على أن عملية انخفاض معدلات الخصوبة، من معدلات عالية إلى أخرى أدنى، تتطوّي على تغيرات مستمرة في الهيكل العمري للسكان. فعندما تكون معدلات الخصوبة مرتفعة فإن الفئة العمرية دون الخامسة عشرة أي (٤٠) تشكل نسبة كبيرة مقارنة بنسبة البالغين الذين هم سوق العمل، وعندما تنخفض معدلات الخصوبة فإن معدل السكان في الفئة (٥١-٤٦) من العاملين إلى غير العاملين من الفئة الأولى يرتفع. وبما أن السلوك الاقتصادي يختلف باختلاف مراحل الحياة عند البشر، فإنه يتربّ على ذلك أن الهيكل العمري للسكان له أثر كبير على الأداء الاقتصادي للإنسان حيث أن جزءاً كبيراً من الدخل يذهب على الإنفاق الاستهلاكي عندما ترتفع معدلات الخصوبة وتنسخ قاعدة الهرم العمري للسكان وتترفع أعداد الأطفال بين ٤٠-١٤. فمع اتساع قاعدة الهرم السكاني يرتفع عباء الإعالة ويزداد الاستهلاك على حساب الأدخار. ويقدر عباء الإعالة في البلدان المرتفعة الخصوبة بـ ٩٥ شخصاً في عمر الإعالة مقابل ١٠٠ شخصاً في سن العمل. وتعكس هذه المعادلة في حالة البلدان التي تتجه معدلات الخصوبة فيها إلى الانخفاض إذ يبلغ معدل الإعالة ٦٥ شخصاً معاً لـ ١٠٠ شخص في سن العمل.

إن تخصيص جزء كبير من الدخل القومي للاستهلاك يأخذ أشكالاً عدّة. فعندما يتم تمويل الاستثمار عن طريق الأدخار الخاص، فإن الأسر الكبيرة تجد صعوبة في زيادة إدخارها مما يؤدي إلى انخفاض حجم الأدخار الكلي وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار. وعندما تكون الأسرة الكبيرة فقيرة وليس لها مصدر رئيسي للإيرادات على مستوى معين من الاستهلاك. أما عندما تكون الدولة هي الممولية للاستثمار من خلال الأدخار العام، فإن ارتفاع معدلات الخصوبة يؤدي إلى ضغط اجتماعي لزيادة حصة هذه الأسر من الدخل القومي وذلك للإبقاء على مستوى معين من الاستهلاك. أخيراً عندما تكون الدولة هي الممولية للاستثمار من خلال الأدخار العام، فإن ارتفاع معدلات الخصوبة يؤدي إلى زيادة الإنفاق وتباطؤ معدلات الاستثمار. إن الجديد الذي أضافه تجربة بلدان شرق آسيا على أدوات التحليل هو الأثر الاسترجاعي للبعد الديموغرافي وسرعةه، ويتمثل ذلك في أن انخفاض أعداد المعالين يؤدي إلى زيادة في الأدخار والاستثمار خاصة في الصحة والتعليم، ويدورها تؤدي إلى انخفاض الخصوبة. مما كان سبباً في وقت من الأوقات قد يصبح نتيجة بفعل التغذية الاسترجاعية. وعند ارتفاع نمو السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الإعالة عندها يظهر بوضوح الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الخصوبة ممثلاً بزيادة حصة الفرد من مدخلات الإنتاج وارتفاعاً متوازناً في دخل الفرد. وقد يؤدي الانخفاض المتوقع للخصوصية بالتزامن مع عدد أقل من السكان المعالين إلى إمكانيات في نمو متوسط دخل الفرد قد تمتد على مدى خمس وعشرين سنة خاصة التجارب التاريخية تبيّن أن حدوث هذه العملية في موازاة نمو بطيء لفئة كبار السن تتيح لعدد من الدول - في أوقات متفاوتة إنما لزمن محدد - ظهور الهبة الديموغرافية^(٢٠).

وتعرف هذه الظاهرة بـ "العواائد الديموغرافية" أو "الهبة الديموغرافية"، حيث أن انخفاض مستوى الخصوبة يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، إذ يسمح بتوزيع الدخل الإضافي المتأتي من زيادة المدخلات

والاستثمارات على شريحة أكبر. فمع انخفاض الخصوبية ترفع أعداد المشتغلين بينما تنخفض أعداد المعالين على مدى زمني قد يمتد على مدى عقود قليلة وربما جيل واحد.

إلا أن "العوائد الديموغرافية" هذه غير حتمية بل يجب السعي للحصول عليها، فهي لا تؤمن زيادة في النمو الاقتصادي ما لم تترافق مع سياسات اقتصادية رشيدة تعمل على تحويل المدخرات إلى استثمارات وما لم تتواءم مع استراتيجيات أخرى مكملة تحدد المستوى التكنولوجي الملائم (كتيف رأس المال أو كثيف قوى عاملة)، حيث تتوقف هذه الاستراتيجيات على طبيعة الظروف المحلية والدولية. ومن الضروري أن يتزامن ذلك مع سياسات تعليمية وصحية موازية تعنى بتنوع السكان، وعلى وجه الخصوص تمكين السكان في سن العمل من اكتساب المهارات والمعارف التي تؤهلهم للانخراط بسوق العمل والحصول على عمل منتج. وبما أن المدة المتاحة للحصول على هذه الإيرادات قصيرة الأمد بطبيعتها ونظرًا لما ينطوي عليه انخفاض الخصوبية من أبعاد تطال كبار السن حيث تؤدي إلى رفع معدلات الإعالة مجددًا فإن فعالية هذه الفرصة مشروطة بحسن وعقلانية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن الاستفادة من خزین رأس المال البشري الذي بدوره سيساهم في تحسين نوعية الحياة، وهي الغاية الأساسية التي نص عليها المؤتمر الدولي للسكان عام ١٩٩٤.

من هنا يأتي السؤال الرئيسي لهذه الورقة والمتعلق بمدى انتظام مقاربة الهبة الديموغرافية على الدول العربية وهل كانت التغيرات الديموغرافية موافقة في تحسين الأداء الاقتصادي أم أن التغيرات الديموغرافية كانت في مراحلها الأولى مما شكل توليفة من العقبات الديموغرافي والسياسات الخاطئة ساهمت في ضعف الأداء؟ وهل يمكن أن تكون التغيرات الهيكلية المتوقعة للسكان خلال العقود المقبلين سبباً في إحداث نمو اقتصادي على غرار بلدان شرق آسيا؟ وللإجابة المزيد من الضوء على هذه التساؤلات ستتناول الورقة البنية الديموغرافية والنمو الاقتصادي ومستوى الفقر في البلدان العربية خلال فترتين زمنيتين الأولى من ١٩٨٠-٢٠٠٠ والثانية للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وذلك اعتماداً على دراسات وبحوث تم إعدادها سابقاً وذات علاقة مباشرة بالموضوع.

ثالثاً- البنية الديموغرافية والنمو الاقتصادي ومستوى الفقر في البلدان العربية ٢٠٠٠-١٩٨٠

في ضوء فرضية العلاقة الاسترجاعية المتبادلة بين التغيرات السكانية وما تمله من تغيرات على النمو الاقتصادي يلاحظ أن التغيرات في الهيكل العمري للسكان لم تصل خلال العقود الماضية إلى مرحلة النضوج الديموغرافي الذي يؤمن انخفاض نسبة السكان المعالين ويؤدي إلى إحداث زيادة في الأدخار والاستثمار تعتبر ضرورية في إحداث تنمية بشرية ولتحويل فرص عمل إضافية تو azi عرض العمل وتخفض من مستوى البطالة وما ينطوي عنه من أبعاد تراكمية متعاقبة وتوزيعية تعمل على تحسين نوعية الحياة والتخفيف من حدة الفقر. سيعمد هذا الجزء إلى فحص هذه العلاقة واتجاهاتها في البلدان العربية خلال العقد الماضي. وللوقوف على الاتجاهات السابقة سنحاول تتبع التغيرات الديموغرافية وما يوازيها من تغيرات اقتصادية ومدى فاعليتها. وستعتمد هذه الورقة على تتبع اتجاهات القوافل الرئيسية التي ترتبط بين الهيكل العمري للسكان والنحو الاقتصادي، أهمها سوق العمل وكفاءته في امتصاص قوة العمل ومستوى تنمية الموارد البشرية ومعدلات الأدخار والاستثمار. ومن الضروري بدءاً أن نستعرض التغيرات الديموغرافية التي سادت السنوات العشر الماضية وذلك في ضوء نمو اقتصادي متذبذب وفي ضوء ارتباط الهيكل الاقتصادي بأسعار النفط العالمية أكثر من ارتباطها بقواعد إنتاجية محلية وفي ضوء عائد منخفض للاستثمار وسيادة الواردات على الصادرات وفي ظل سياسات واستراتيجيات أحادية الجانب عملت على تعميق الفجوة بين فائض رأس المال وفائض قوة العمل.

ألف- البنية الديموغرافية^(١)

تزأيد عدد سكان العالم العربي من حوالي ١٧٠ مليون نسمة عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٢٨٧ مليوناً عام ٢٠٠٠ أي بزيادة مطلقة قدرها حوالي ١١٧ مليون نسمة. وقد تباين حجم السكان بشكل ملحوظ بين البلدان: في عام ٢٠٠٠ ، بلغ عدد سكان مصر ٦٨ مليوناً، تلتها السودان حيث بلغ ٣١,٤ مليوناً ثم الجزائر مع ٣٠,٢ مليوناً والمغرب مع ٢٩,١ مليوناً وال العراق مع ٢٣,٢ مليوناً والمملكة العربية السعودية مع ٢٢,١ مليوناً واليمن مع ١٨,٠ مليوناً. أما النمو العام للسكان، فقد تطور عدد سكان العالم العربي خلال العقدين المنصرمين تبعاً لمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٢,٦ في المائة مقارنة بـ ١,٦ في المائة بالنسبة إلى العالم ككل.

وقد خضع معدل النمو السكاني لتباين ملحوظ بين البلدان: خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠، بلغ هذا المعدل أقصاه في بلدان الخليج العربي مثل الإمارات العربية المتحدة (٥,١١ في المائة) وقطر (٤,٦٥ في المائة) والمملكة العربية السعودية (٤,١٨ في المائة) تلتها الأردن (٤,٠٨ في المائة) واليمن (٣,٩٧ في المائة) وفلسطين (٣,٨٥ في المائة)، وأدنى في لبنان (١,٣٢ في المائة) والصومال (١,٤٨ في المائة) وتونس (١,٩٣ في المائة). وقد نتج ارتفاع معدل النمو السكاني خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ عن إضافة حوالي ١١٧ مليون نسمة إلى مجموع سكان المنطقة. وبعبارة أخرى، كان يضاف إلى السكان حوالي ٥,٨ ملايين نسمة كل سنة. احتلت مصر من حيث الزيادة السنوية المرتبة الأولى: إضافة ١,٢ مليون نسمة وبنسبة ٤ في المائة من الزيادة السنوية لمجمل العالم العربي. وأتت المملكة السعودية والسودان في المرتبة

الثانية والثالثة مع ١٠,٧ و ١٠,٣ في المائة على التوالي، ثم الجزائر (٩,٨ في المائة) والعراق (٨,٨ في المائة) واليمن (٨,٥ في المائة).

على رغم تميزه بمعدلات نمو طبيعي للسكان من بين الأعلى في العالم خلال الثمانينات، شهد العالم العربي انخفاضاً لهذه المعدلات في ما بعد نتيجة انخفاض مستويات معدل الوفيات الخام والولادات الخام على السواء. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن وتيرة انخفاض الأول كانت أسرع في حين أدى الانخفاض البطيء للثاني وبقائه مرتفعاً خلال الثمانينات إلى بلوغ معدلات النمو الطبيعي حدتها الأقصى. وقد تدلى معدل النمو الطبيعي من ١٩,٣ في الألف خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ إلى ٢٣,١ في الألف خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠ بالنسبة إلى العالم العربي ككل، وتبين خلال هذه الفترة الأخيرة بين حد أقصى وصل إلى ٣٦,٨ في الألف في فلسطين تليها اليمن (٣٥,٥ في الألف) ثم الصومال (٣٢,٢ في الألف)، وحد أدنى في تونس (١٣,٢ في الألف) تليها لبنان (١٥,٠ في الألف) والإمارات العربية المتحدة (١٦,٧ في الألف)^(١٢).

أما مستوى الوفيات فقد انخفض بشكل بارز في العالم العربي خلال العقود الماضيين، ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض معدل وفيات الرضيع الذي تراجع من حوالي ٧٤,٤ في الألف خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ إلى ٤٩,٨ في الألف خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٠. وباستثناء حالة العراق حيث ارتفع المعدل من ٧٣,٨ إلى ٩٤,٨ في الألف خلال تلك الفترة، انخفض معدل وفيات الرضيع في كل البلدان وبلغ أدنى مستوياته في الكويت (١٢,٣ في الألف) والإمارات العربية المتحدة (١٥,٧ في الألف) وقطر (١٥,٨ في الألف). لكن هذه المستويات بقيت أعلى من تلك المسجلة في البلدان المتقدمة (٨ في الألف). خلال الفترة ٢٠٠٠-١٩٨٠ سجل أكبر انخفاض مطلق في مصر (من ١٠٧,٥ إلى ٤٩ في الألف) تليها اليمن (من ١٢٥,٩ إلى ٨٠ في الألف) ثم المغرب (من ٩٥,٩ إلى ٥٢,٢ في الألف) وعمان (من ٥٨,٣ إلى ٢٢,٦ في الألف) والجزائر (من ٨٨,٠ إلى ٥٣,٥ في الألف).

ونتيجة لانخفاض مستوى الوفيات، حقق العالم العربي تقدماً واضحاً في متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد. خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ كان توقع الحياة عند الولادة ٥٨,٠ سنة للذكور و ٦١,٣ سنة للإناث. بحلول الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ تمت إضافة ٥,٦ سنوات للذكور و ٥,٨ سنوات للإناث، وارتفع توقع الحياة عند الولادة على صعيد البلدان ١٠٠,٥ سنوات في مصر و ٩,٤ في ليبيا و ٨,٩ في اليمن وعمان و ٨,٣ في المملكة العربية السعودية والمغرب و ٨ في الجمهورية العربية السورية و ٧,٤ في الجزائر. وقد تراجع توقع الحياة في العراق ٣,٦ سنوات خلال الفترة نفسها. خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ بلغ الفرق بين أعلى توقع للحياة في الكويت (٧٥,٥ سنة) وأدنى توقع في الصومال (٤٤,٨ سنة) ٣٠,٩ سنة، ما يشير إلى تباين كبير. أما معدل الخصوبة الكلية فقد انخفض على مستوى العالم العربي بكل من ٦,٢أطفال أحيا للمرأة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ إلى ٤,٤ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، ما يشير إلى تدن في متوسط عدد الأطفال للمرأة بمقدار ١,٨ طفل. لكن المعدل بقي فوق مستوى الإحالة الذي يبلغ ٢,١ طفل للمرأة. ويمكن التمييز بين الأنماط التالية لانخفاض معدلات الخصوبة^(١٣) (الملحق ٢) خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ و ٢٠٠٥-٢٠٠٠:

(١٢) الإسكوا: التحول الديموغرافي في العالم العربي، بحث غير منشور، إعداد حله نوفل.

UN-ESCWA, BASED on POPULATION and DEVELOPMENT: The Demographic Profile of the Arab Countries, (١٣) 2003, p. 2, and Annex 2.

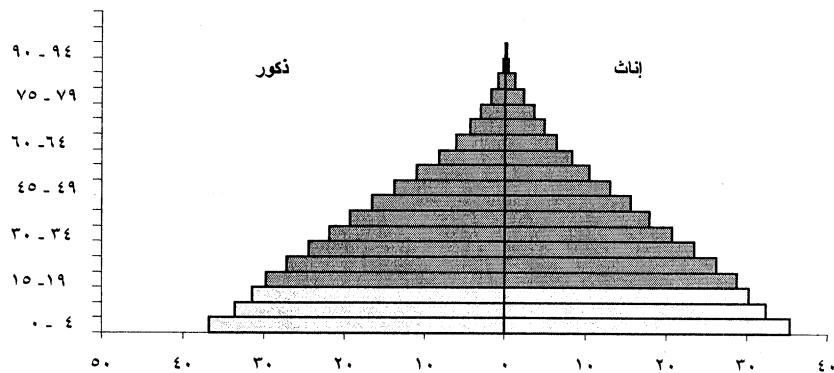
- (أ) انخفاض حاد أي تدني معدل الخصوبة الكلية بمقدار أكثر من ٤ ولادات حية لكل امرأة في الجمهورية العربية السورية ولبيبا؛
- (ب) انخفاض سريع أي تدني معدل الخصوبة بمقدار يتراوح بين ٣ و٤ ولادات حية لكل امرأة: في المملكة الأردنية الهاشمية، والجزائر؛
- (ج) انخفاض معتدل أي تدني معدل الخصوبة بمقدار يتراوح بين اثنين وثلاثة ولادات حية لكل امرأة في جزر القمر والمملكة العربية السعودية، وعمان، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والمغرب وتونس؛
- (د) انخفاض بطيء أي تدني معدل الخصوبة بمقدار يتراوح بين واحد واثنين من الأطفال في كل من العراق، وفلسطين، والسودان، واليمن، والبحرين ولبنان؛
- (ه) انخفاض بطيء جداً أي تدني معدل الخصوبة بمقدار يقل عن طفل واحد في كل من جيبوتي وموريتانيا؛
- (و) معدل خصوبة مستقر في الصومال.

على الرغم من الانخفاض الحاد والسريع في معدلات الخصوبة في خمس دول عربية إضافة إلى انخفاض هذه المعدلات إلى مستوى قريب من الاحلال في لبنان وتونس إلا أن استمرار ارتفاع مستويات الخصوبة في معظم البلدان العربية الأخرى قد أدى إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني وإلى ارتفاع في معدلات الإعالة في الوقت الذي يبقى فيه إنتاج ودخل الفرد دون تحسن ملموس. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الإعالة في البلدان العربية من ٩١ في عام ١٩٨٠ إلى ٧٢ في عام ٢٠٠٠، إلا أن هذا المعدل لا يزال مرتفعاً جداً ويعكس تأخراً في عملية التحول الديموغرافي. في الماضي، كان التوازن الديموغرافي مرتكزاً على معدلات مرتفعة للخصوبة والوفاة. وقد تغير هذا النمط في المراحل اللاحقة إثر الانخفاض السريع لمعدلات وفيات الرضيع وزيادة توقعات الحياة اللذان أحدهما تغيراً في البنية العمرية للسكان. إذ إن استمرار ارتفاع مستوى الخصوبة لعقود متالية أدى إلى زيادة أعداد صغار السن (صفر-١٤) بشكل لا سابق له كما يتضح من هرم أعمار سكان العالم العربي. لكن بنية السكان بحسب الفئات العمرية العريضة تعكس التأثير المتبادل لارتفاع الخصوبة وانخفاض الوفاة لأن أفواج الولادات كبيرة العدد نتجت، وما زالت تنتج، من أعداد كبيرة من النساء في أعمار الإنجاب من الأجيال السابقة وهو ما يطلق عليه بالزخم السكاني الذي ينجم عن ارتفاع معدلات الخصوبة لدى الأجيال السابقة وارتفاع أعداد السكان في سن الإنجاب والذي من خواصه الاستمرار حتى بعد ان تتحفظ معدلات الخصوبة إلى مستوى الإحلال.

على الرغم من زيادة العدد المطلق للسكان الذين ينتهيون إلى فئة صغار السن (صفر-١٤)، من ٧٥ مليوناً عام ١٩٨٠ إلى ١٠٩ ملايين عام ٢٠٠٠، انخفضت نسبة هذه الفئة من مجموع السكان، من ٤٤,٢ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٣٨,١ في المائة عام ٢٠٠٠، وهذه البنية العمرية الفتية التي تميز العالم العربي حيث أكثر من ثلث السكان هم دون ١٥ سنة تنتج زخماً غير متوقع للنمو السكاني. أما الزيادة السكانية الأهم فهي التي تطال السكان في أعمار النشاط الاقتصادي (١٥-٦٤). تزايدت هذه الفئة من حوالي ١٢٣ مليوناً عام ١٩٨٠ إلى ١٦٧ مليوناً عام ٢٠٠٠. وارتفعت نسبة هذه الفئة من ٥٢,٤ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٥٨,٣ في المائة عام ٢٠٠٠. وعلى رغم عدم اعتبار التعمير السكاني قضية ذات أولوية في العالم العربي، تضاعف

عدد كبار السن (٦٥ وأكثر) من ٥,٧ ملايين عام ١٩٨٠ إلى ١٠,٤ ملايين عام ٢٠٠٠. ويتوقع زيادته ليصل إلى ٢١,٣ مليوناً بحلول عام ٢٠٢٠.

الشكل ٢ - الهرم السكاني للعالم العربي عام ٢٠٠٣



أما معدلات الاعالة الكلية، فعلى الرغم من انخفاضها على صعيد العالم العربي ككل من ٩٠,٩ عام ١٩٨٠ إلى ٧١,٥ عام ٢٠٠٠، إلا أنها ما زالت مرتفعة جداً مقارنة ببلدان شرق آسيا. ويتختلف هذا الانخفاض باختلاف الدول: فقد تباينت النسب عام ٢٠٠٠ بين حد أقصى في اليمن (١٠٦,٢)، تليها الصومال بمعدل يبلغ ١٠٠,٨ وحد أدنى في الكويت (٣٨,٧) والإمارات العربية المتحدة (٣٨,٩) وقطر (٣٩,٩) والبحرين (٤٧,٥)، نظراً إلى النسبة المرتفعة لفئة الناشطين اقتصادياً في بلدان الخليج العربي.

في ضوء ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الإعالة يلاحظ استمرار اتساع قاعدة الهرم السكاني واستمرار تبعات ذلك على النمو الاقتصادي. وفي ضوء فرضية البحث، فإن المراحل الأولى للتغير الديموغرافي تتميز بانخفاض حصة الفرد من الدخل بسبب عبء الإعالة وصغر حجم السكان في سن العمل حيث أن الفرق بين نمو السكان المعالين والسكان في سن العمل ضئيل. وعند مراجعة التغيرات الديموغرافية خلال الفترة بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ فإن البيانات تؤكد أن نمو السكان في سن العمل قد بلغ ٣,١ في المائة بينما بلغ نمو السكان المعالين ٢,٩ في المائة، أي بفارق ضئيل لا يتجاوز ٠,٢ في المائة وبما لا يتيح لمعدلات الأدخار والاستثمار بالانتعاش. غالباً ما تعمل السياسات الأخرى غير الصائبة التي تترافق مع عبء الإعالة وفي ظل غياب إصلاحات مؤسسية وهيمنة القطاع العام على الإنتاج على تعميق الأثر الديموغرافي، وعلى توسيع الفجوة الدخلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

باء - الأداء الاقتصادي

على الرغم من صعوبة التعميم عند مراجعة الأداء الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ بسبب خصوصية التجارب واختلافها خاصة بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية، وبين البلدان التي شرعت في الإصلاح وتلك التي لا زالت متكتئة فيه، إلا أن معظم البلدان العربية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ تراجعت في أدائها مقارنة بما سبقها من فترات، خاصة تلك التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في النمو الاقتصادي نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للنفط خلال فترة السبعينيات وما نجم عنها من توسيع في الاستثمارات أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة في البلدان النفطية والبلدان الأخرى الإقليمية. إلا أن هذا الانتعاش الاقتصادي لم

يظل أمنه فإذا بالتراجع نتيجة لضعف عوائد الاستثمارات المحلية خاصة وأن معظم هذه الدول، بما فيها البلدان النفطية، لم تتمكن من خلق قطاع آخر استراتيجي موازي في أهميته للقطاع النفطي.

أما خلال عقد التسعينات وبالرغم من محاولات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الانتعاش، إلا أن هذه البلدان استمرت في أدائها الضعيف مما عمق عزلتها وقلل من فرص انخراطها في السوق العالمية. وقد تفاوت متوسط دخل الفرد بين ٢٧٩٩٩ دولاراً في قطر و٣٥٠ دولاراً في موريتانيا. أما في أواخر التسعينات، فيعود التحسن في أداء الاقتصادات العربية إلى الارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط، مما نتج عنه ارتفاع في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بنحو ٢٧,٨ في المائة وارتفاع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من ١٥,٤ في المائة إلى نحو ١٨,٦ في المائة، إضافة إلى النتائج المتأنية من سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي التي كانت تهدف إلى الاستقرار الداخلي والخارجي، وإزالة التشوّهات، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتتوسيع مصادر الدخل، وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي، حيث بدأت بعض الدول العربية على تطبيق هذه السياسات خلال الأعوام الماضية. كما أن البيانات التي توفرت عن الأسعار تشير إلى أن معدل التضخم مقاساً بالتغيير في مؤشر الأسعار الاستهلاكية قد انخفض بدرجة ملحوظة في معظم الدول العربية خلال نفس الفترة. أما النمو الاقتصادي في الدول العربية فقد تأثر بالأوضاع الاقتصادية الدولية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار قد ارتفع من ٥٨٧,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٦٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠.

بشكل عام فإن النمو الاقتصادي في الدول العربية يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار حيث إن هذه الدول حققت معدلات نمو عالية في بعض السنوات بينما انخفضت أو أصبحت سلبية في سنوات أخرى، ويعود ذلك إلى ارتباط الاقتصادات العربية بأسعار النفط العالمية. والملحوظ أن هذا الأداء قد انسحب على نمو حصة الفرد من الدخل حيث اتسم هذا المعدل بانخفاضه بمعدلات نمو سالبة في ٧ دول عربية هي (الكويت، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، وجيبوتي، والعراق والصومال) وذلك خلال الفترة بين ١٩٧٥-٢٠٠٢ (الملحق ١). إن ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الإعاقة أثر بدوره على الأسر ذات المداخيل المنخفضة والثابتة بدرجة أكبر حيث يقطع جزء من الموارد المخصصة لنفقات التعليم والصحة لأجل الحصول على المزيد من الغذاء والاحتياجات المعيشية الأخرى. وغالباً ما تصل الحال إلى التضحية بتعليم بعض الأبناء. كما أن معدلات النمو السكاني المرتفعة قد أرهقت ميزانية الخدمات (صحة وتعليم)، حيث بلغت نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة ٤٢,٥ في المائة من السكان عام ١٩٩٠.

إن حالة التذبذب هذه وارتباط البلدان العربية بأسعار النفط العالمية قد انعكست على البيانات الاحصائية حيث أصبح من الصعب جداً الحصول على سلسلة زمنية مستقرة تسهل عملية قياس العلاقة بين نمو متوسط دخل الفرد وتطور الهيكل العمري للسكان. كذلك تميزت البيانات الديموغرافية لبلدان الخليج باختلال الهياكل العمرية بفعل القوى العاملة الوافدة مما أدى إلى تضخم الفئة العمرية للسكان في سن العمل. إن خواص البيانات هذه ساهم في التقليل وبشكل كبير من فائدتها في إجراء مقاييس إحصائية لقياس العلاقات المترابطة بين العوامل الاقتصادية والعوامل الديموغرافية، مضاداً إلى ذلك عدم توفر بيانات أخرى بديلة وفي حال توفرها قد تكون غير دقيقة.

وعند مراجعة معدلات البطالة في البلدان العربية يمكن القول أن النمو الاقتصادي المتحقق لم يتمكن من خلق فرص عمل كافية وإن نمو السكان في سن العمل كان أسرع. فبالرغم من ارتفاع نمو فرص العمل التي خلقها النمو الاقتصادي حيث بلغت ٢,٦ في المائة إلا أنها كانت أقل من الزيادة في عدد السكان في سن العمل والذي بلغ نموه ٣,١ في المائة سنويًا. أما قدرة أسواق العمل على استيعاب الداخلين الجدد فتشير مسوحات سوق العمل إلى أن معظم العاطلين هم من الباحثين الجدد عن عمل مما يعني أن الحكومات العربية كانت بطيئة في خلق فرص عمل ملائمة تتسم بالمهارات ومستوى التعليم وطبيعة المهن التي يضخها الجهاز التعليمي في سوق العمل وذلك نتيجة ضعف العلاقة بين سوق العمل وطبيعة مخرجات نظم التعليم.

الجدول ٢ - معدلات البطالة في بعض البلدان العربية

الدولة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١
جمهورية مصر العربية	١٩,٨	٢٩,٩	٢٧,٣
	٨,٦	٧,٩	٩,٢
	١٦,٨	١٣,٧	١٣,١
	١٢,١	١٣,٧	١٣,٠
	--	--	--
	--	١١,٥	--
	--	--	٤,٦

المصدر: البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية.

أما عند تفحص معدلات نمو الإنتاجية، يلاحظ انخفاضها في معظم هذه البلدان خاصة في الجزائر، والأردن مما دفع بمستوى الأجور نحو الانخفاض أيضًا. وفي التدقيق في أسباب انخفاض الإنتاجية وبالتالي انخفاض الأجر الحقيقي في معظم البلدان العربية يلاحظ أن ذلك يعزى إلى سببين: بطء معدلات نمو التراكم الرأسمالي، وضعف نمو الإنتاجية الناجم عن عدم كفاءة القوى العاملة Total Factor Productivity (TFP).

الجدول ٣ - تقديرات معدل نمو الإنتاجية عام ٢٠٠٠ في بعض البلدان العربية^(١٤)

الدول	معدل النمو الاقتصادي	معدل نمو السكان	معدل نمو الإنتاجية
جمهورية مصر العربية	٢	٢,٣	٠,٣-
	٥,١	٢,٢	٢,٩
	٤	٤,٠	٠,٠
	٠,٩	٢,٠	١,١-
	٤,٧	١,٩	٢,٢
	٠,٦	٣,٠	٢,٤-
	٥,١	٣,٩	١,٢
الجمهورية العربية السورية	٦,١	٢,٤	٢,٥
	٣,٢	٢,٦	٠,٦
	٣,٥	٢,٧	٠,٨
	المتوسط		

المصدر: بيانات الإسكوا.

إن انخفاض الكفاءة الإنتاجية هو واحد من الأسباب الرئيسية للأداء الضعيف للنمو الاقتصادي في البلدان العربية، وتعرف الكفاءة الإنتاجية بكونها "كفاءة استخدام عوامل الإنتاج المادية والبشرية في توليد الدخل أو القيمة المضافة". ويلاحظ أن معظم النمو في الناتج في البلدان العربية يعزى إلى زيادة رأس المال والعمل بدلاً من أن يعزى إلى عامل الكفاءة الإنتاجية، خاصة في البلدان غير النفطية. إن أهمية هذا العامل ستكون أساسية في الاستفادة من الفرصة الديمografية التي ستتاح أمام بعض الدول العربية خلال العقد القادم، وتشير البحوث إلى أن الكفاءة الإنتاجية تحتل بما يقرب من ٦٠ في المائة من الزيادة في نمو الناتج وأن أهميتها تزداد بزيادة تحسن رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب. ولتعذر الحصول على بيانات الكفاءة الإنتاجية فإنه سيتم استخدام مقاربة بسيطة للعلاقة بين نمو الناتج ونمو السكان لعكس المستوى المنخفض للإنتاجية في بعض البلدان العربية.

جيم- مستوى الفقر في العالم العربي

من الملاحظ أنه مع اتساع قاعدة الهرم السكاني فإن نسبة السكان الذين يبلغ متوسط دخلهم اليومي دولاراً واحداً تقدر بنحو ٦٠ مليون نسمة، أي حوالي ٢ في المائة من إجمالي سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ١٩٩٨ بعد أن كان عددهم ٥٧ مليوناً في عام ١٩٩٠. أما عدد السكان الذين يبلغ متوسط دخلهم ٢ دولار في اليوم، فيقدر بحوالي ٨٦ مليون نسمة عام ١٩٩٨ بعد أن كان عددهم ٥٩ مليوناً في عام ١٩٩٠.

أما في البلدان العربية مجتمعة، فإن نسبة السكان الذين يبلغ متوسط دخلهم اليومي دولاراً واحداً يقدر بنحو ٢٢ في المائة من إجمالي السكان أي حوالي ٦٢ مليون نسمة، وتقدر نسبة الذين يتراوح متوسط دخلهم بين ٥-٢ دولارات بنحو ٥٢ في المائة من إجمالي السكان، أي حوالي ١٤٥ مليون نسمة. وتنقادات معدلات الفقر بين الدول العربية، إذ تقدر نسبة السكان تحت خط الفقر بنحو ٥٢ في المائة من إجمالي السكان في موريتانيا، و٢٧ في المائة في اليمن، و٢٣ في المائة في مصر والجزائر و١٩ في المائة في المغرب، و١٢ في المائة في الأردن و٦ في المائة في تونس. وينخفض المعدل إلى ما دون ١ في المائة في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان. ورغم اتساع فجوة الفقر في الدول العربية والتي تحدد بالفارق بين خط الفقر المقدر بدولار واحد وبين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في اليوم، فإن نحو ٣٥-٢٥ في المائة من سكان الدول العربية يعيشون بمستوى يتجاوز قليلاً خط الفقر. ولذلك فإنه من الممكن في حال حدوث ارتفاع طفيف في تكاليف المعيشة أو التسریح من العمل، أو نتيجة لسوء الصحة أن ينحدروا إلى ما دون مستوى خط الفقر.

الجدول ٤ - نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في بعض البلدان العربية

الريف	الحضر	الإجمالي	وفقاً للتعریف الدولي لخط الفقر		
			أقل من ١ دولار في اليوم	أقل من ٢ دولار في اليوم	أقل من ٢ دولارات في اليوم
٣٠	١٥	٢٣	١٥	<٢	الجزائر
٢٣	٢٢	٢٣	٥٣	<٣	مصر
١٨	١٠	١٢	٧	<٢	الأردن
٢٧	١٢	١٩	٨	<٢	المغرب
١٤	٤	٨	١٢	<٢	تونس
٢٧	٢٢	٢٥	---	١٩	اليمن

المصدر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٤.

وتباين مستويات الدخل ومستويات الخدمات الاجتماعية المختلفة والبنية الأساسية تبايناً كبيراً بين مناطق الحضر والريف، حيث لم تحظ المناطق الريفية والنائية بمستوى الاهتمام التنموي الذي تحظى به العواصم والمدن الكبرى في الدول العربية. ومع اتساع هذه الفجوات تتبه المعنيون في السنوات الأخيرة، إلى ضرورة الاهتمام بالتنمية الإقليمية والتنمية الريفية وزيادة الاستثمار في تلك المناطق التي يعوزها الكثير من الخدمات الاجتماعية الأساسية والمشاريع الإنثاجية^(١٥). من ناحية أخرى، فإن على هذه البلدان أن تعمل على مضاعفة جهودها لتحقيق معدلات نمو اقتصادية تمكنها من تحقيق الهدف العالمي لمكافحة الفقر والمتمثل في خفضه بحلول عام ٢٠١٥ إلى نصف ما كان عليه في عام ١٩٩٣، على أن لا يتجاوز المعدل ١٥ في المائة في جميع دول العالم. ويبدو أن عدداً من الدول العربية يكتفيها الكثير من الصعوبات من أجل تحقيق هذا الهدف، ففي حالة موريتانيا، على سبيل المثال، فإن ذلك يقتضي خفض معدل الفقر من ٥٢ في المائة من السكان إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠١٥.

الجدول ٥ - مقارنة نسبة السكان تحت مستوى خط الفقر مع معدلات الإعاقة والخصوصية

البلد	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر	معدل الإعاقة الكلية	معدل الخصوبة
الجزائر	٢٣	٦٤,٥	٣,٢
مصر	٢٣	٦٨,٩	٣,٥
اليمن	٢٧	١٠٦,٢	٧,٣
موريتانيا	٥٢	٨٧,٣	٦,٠
تونس	٦	٥٦,٠	٢,٣
المغرب	١٢	٥٩,٢	٣,٠

في محاولة لقياس معامل الارتباط بين معدلات الخصوبة ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر لعدد محدود من الدول كانت النتائج موجبة بمعامل ارتباط يصل إلى ٠٠,٧٠. أما عند قياس العلاقة بين نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ومعدل الإعاقة، فإن هذا المعدل وصل إلى ٠٠,٦٤. ومن الجدير الإشارة إلى أن محدودية عدد الدول، ومحدودية توفر السلسل الزمنية للمتغيرات إضافة إلى عدم دقة التعريف الخاصة بالفقر قد تؤثر على درجة العلاقة بين المتغيرات الإحصائية غير أنها لا تتفィها. فقد يكون معامل الارتباط أقوى و قريب إلى الواحد إذا تم الحصول على بيانات أدق وفترات زمنية طويلة نسبياً و لعدد أكبر من الدول.

دال- الاستثمار في الدول العربية

تبني على الاستثمار توجهات البلدان التنموية وحجم ومعدل ومستويات النمو المرغوبة ودرجة جديتها في توظيف الموارد المالية المتاحة لأجل زيادة الطاقات الإنثاجية وفرص العمل ومحاربة الفقر. إلا أن إدارة الاستثمارات وحسن تشغيلها تتطلب كفاءة عالية وجذب اقتصادية واجتماعية للمشاريع. والبلدان العربية المتباينة في إمكاناتها المالية والاقتصادية وطاقاتها البشرية وقدراتها الطبيعية المستخدمة والكامنة، استثمرت كثيراً في مجال التنمية مع ذلك لم تستطع القضاء على الفقر أو التخفيف من آثاره. فالأموال المخصصة للاستثمار في الاقتصاد العربي، حسب التقرير الاقتصادي الموحد، بلغت في سنة ٢٠٠٠ نحو ٢٠ في المائة

(١٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): الوسائل الاقتصادية في محاربة الفقر في البلدان العربية، د. إلبي يشوعي، بحث غير منشور.

من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل عام، بلغت خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ نحو ٢٣ في المائة. وتظهر المقارنة مع بعض البلدان الأخرى أن العالم العربي يستثمر نسبياً أقل عن كوريا واليابان وتقرب معدلات الاستثمار في الهند وإسبانيا وألمانيا، فهو يخصص نسبياً مهمة من ناتجه القومي الإجمالي لأغراض الاستثمار. لكن معدل نمو الاستثمار في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ كان ١,٧٧ في المائة مقابل معدل نمو في الناتج القومي الإجمالي قدره ٢,٨٣ في المائة أي أن هناك تباطؤاً في نمو الاستثمارات إزاء نمو الناتج القومي الإجمالي.

والبلدان العربية النفطية حققت من النفط إيرادات بلغت ٢١٧٣ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ واستثمرت ٧٨ في المائة منها أي ٦٩٤ مليار دولار، بينما لم تستثمر الدول العربية غير النفطية سوى ٣٨ في المائة من المبالغ المستثمرة من قبل الدول العربية النفطية أي ٦٤٤ مليار دولار. ويتميز نصيب الفرد الواحد من الاستثمار في العالم العربي بالانخفاض مقارنة بدول أخرى، فإذا أخذنا مجموعة من الدول النامية والمتقدمة، نجد أن نصيب الفرد الواحد من الاستثمار في عموم البلاد العربية يبلغ ٤٩٨,٤٠ دولاراً (١٠٢٠) دولاراً في الدول النفطية، ٢٥٣ دولاراً في الدول غير النفطية في حين يبلغ ٨٧٧٠,٥٠ دولاراً في اليابان و٥٢٩٧,٦ دولاراً في ألمانيا و٣٦٩٢,٥ دولاراً في كندا و٣١٣٧,١ دولاراً في إسبانيا و٣٥٦٦,٧ دولاراً في إيطاليا و٢٣٦٨,٥ دولاراً في كوريا و٢٥٦٦ دولاراً في اليونان و١٦٤٢,٧ دولاراً في الأرجنتين و٧٠٠,٩ دولاراً في فنزويلا^(١٦).

أما الدول التي يقل فيها نصيب الفرد الواحد من الاستثمار عنه في الدول العربية، فهي الإكوادور حيث يبلغ ٣٢٧,٧ دولاراً وإندونيسيا ١١١,٥ دولاراً والهند ٩٤,٤ دولاراً وكينيا ٥٥,١ دولاراً ومالي ٤٩,٥ دولاراً. أما المساعدات الإنمائية للدول العربية (قروض ومنح)، فقد استفادت منها أربع دول عربية بنسبة ٦٢ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ هي الأردن ٤,٥ مليار دولار، والسودان ٤,٢ مليار دولار، ومصر ٢٨,٩ مليار دولار والمغرب ٧,٩ مليار دولار.

اتجهت الدول العربية غير النفطية وبعض الدول العربية النفطية كالجزائر إلى الاقتراض من الخارج لأجل تغطية نفقاتها العامة، وقد أخذت هذه القروض ترافق كاهم الاقتصاد الوطني لهذه البلدان خصوصاً بعد تناوله عبء خدمة الديون المذكورة حيث بلغ حجم المديونية الخارجية لجميع الدول العربية ١٤٤ مليار دولار في سنة ٢٠٠٠ تتتحمل الجزائر منه ما نسبته ٣٦,٨ في المائة، تأتي بعدها المغرب ١٦ في المائة فتونس ١٣,٥ في المائة ومصر ١١,٨ في المائة والجمهورية العربية السورية ٨,٢ في المائة، أي أن الدول الخمس تتوجه بنسبة ٨٦,٣ في المائة من تكلفة الدين العربي الخارجي. كما أن التوسيع في الإنفاق على الأمن والدفاع العربين والذي بلغ خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠، ما قيمته ٩١٥,٧ مليار دولار أي ٣٩,١ في المائة من مجموع الاستثمارات في العالم العربي تحقق على حساب الإنفاق الاستثماري بمعزل عن تطور الناتج القومي. أما إنتاجية الاستثمار في البلدان العربية، فقد بلغت نسبة مجموع الزيادات التي أحدثتها الاستثمارات في الناتج القومي الإجمالي للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ إلى مجموع هذه الاستثمارات ١٧٪ أي أن استثمار ١٠٠وحدة من الأموال أحدث زيادة في الناتج القومي الإجمالي قدرها ١٧ وحدة وهذه العلاقة تعكس مستوى إنتاجية منخفض مقارنة مع معيار قياسي هو ٢٥٪. وضمن الأسباب التي يعزى إليها هذا الانخفاض في عوائد

(١٦) البنك الدولي، التقرير السنوي، المجلد الأول، ٢٠٠٢.

الاستثمار هو التردي النوعي للموارد البشرية وعدم الاهتمام بها والنظر إلى قضاياها بمعزل عن عملية التنمية خاصة في مجال التعليم والتدريب^(١٧).

بالرغم من صعوبة استخلاص الاستنتاجات المناسبة في تحديد أثر الهيكل العمري للسكان على حجم الاستثمارات ونموها غير أن الدلائل تشير إلى أن انخفاض معدلات الاستثمار في البلدان العربية غير النفطية قد تعزى إلى عدد من العوامل: الأول اتساع قاعدة الهرم السكاني وارتفاع معدلات الاستهلاك على حساب الاستثمار؛ أما الثاني، فيعزى إلى تردي الموارد البشرية وضعف قابلياتها الإنتاجية. والثالث يعزى إلى صعوبة تحويل المدخرات الخاصة إلى استثمارات نتيجة لعدم تطور الأسواق المالية وضعف مؤسساتها في هذه الدول. وبشكل عام فإن الاستثمارات العربية لم تستطع أن تحسن كما يجب نصيب الفرد الواحد منها مما أثر سلبا على مستويات الفقر فيها.

هاء- إدماج الاستراتيجيات السكانية والإلئامية

على الرغم من أن البلدان العربية قد أدركت أهمية مراعاة إدماج التغيرات الديموغرافية والقضايا المتعلقة بنوعية السكان في عملية التخطيط والبرامج الوطنية، كذلك فإن هذه البلدان قد أقرت بأن استمرار انتشار الفقر فضلا عن الفروقات القائمة على نوع الجنس له آثار كبيرة على المتغيرات الديموغرافية مثل نمو السكان وهيكليهم وتوزيعهم كما أن العوامل الديموغرافية بدورها تتأثر بذلك، إلا أن السياسات التي اتخذتها هذه البلدان في هذا الاتجاه لم تكن فعالة في التعجيل في عملية التحول الديموغرافي وفي تغيير الهيكل العمري للسكان وبما يؤدي إلى التخفيف من عبء الإعالة وفتح القنوات أمام المزيد من الأدخار والاستثمار وبالتالي ضمان رفع كفاءة الأداء الاقتصادي.

أما مصطلح التنمية البشرية المستدامة، وبالرغم من كونه ركيزة فكر تنموي في معظم البلدان ومن أهم أسباب نجاح تجربة دول شرق آسيا حيث جعل الاهتمام بالبشر أحد أهم محاور التنمية بدلا من حصر اهتمامات التنمية في الهياكل المادية والانتاجية، فإن الاهتمام بالإنسان كمورد وعنصر إنتاجي والسعى إلى رفع قدراته الصحية والتعليمية وتعزيز مهاراته الإنتاجية كي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود لم تحظى بالاهتمام الكافي في البلدان العربية. فلا زال العديد من البلدان العربية متاخرًا في مقاييس التنمية البشرية خاصة في البلدان غير النفطية. أما في البلدان النفطية التي تتمتع بمعدلات أعلى في دليل التنمية البشرية، فإنها لم تتمكن من خلق قاعدة إنتاجية خارج القطاعات الاستخراجية ولا زال التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي يتركز على القطاع النفطي بشكل أساسي.

إن من القضايا الهامة التي يجب أن تحظى باهتمام المعنيين بشؤون التنمية، قضية إدماج التباوؤات الديموغرافية في النماذج التخطيطية وذلك عند تنبؤات للدخل القومي وبما يساعد على وضع سياسات متكاملة تضمن بلوغ الأهداف القرية والأهداف البعيدة المدى. ويستمد الموضوع أهميته من حقيقة أن هناك زيادة في أعداد السكان وأن هناك تغيرات في الهيكل العمري للسكان ينبغي التمهيّل لها ووضع إستراتيجيات للاستفادة منها ومواجهتها تحدياتها، ومن حقيقة ثانية وهي أنه يجب العناية بالسكان وتحسين حياة الإنسان بغض النظر عن أعدادهم، ومن حقيقة ثالثة لا تقل أهمية هي إن إدماج التغيرات السكانية مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية يضمن تحقيق الأهداف الأساسية في التخفيف من حدة الفقر ويضمن تمكين المرأة

(١٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا): الوسائل الاقتصادية في محاربة الفقر في البلدان العربية، د. إيلي يشوعي، بحث غير منشور.

والمساواة بين الجنسين كما يضمن الالتزام بحقوق الإنسان من خلال إدراج مبدأ التنمية الفائق "إن الإنسان هدف ووسيلة في آن واحد".

ويلاحظ أن عدم الاهتمام بدور وأهمية الإنسان، وعدم دمج قضيائاه في عملية التنمية خلال حقب زمنية ماضية كان له تبعات عديدة، أهمها نفاق مهنة الفقر وتفاوت توزيع الدخول واتساع الفجوة بين الجنسين وبين الريف والحضر. فقد اعتمدت معظم البلدان العربية النمو الاقتصادي هدفاً رئيسياً في تحقيق التنمية وأن الإنسان هو عامل من عوامل الإنتاج مما يستوجب العناية به بقدر مساهمته في عملية الإنتاج والترابط الرأسمالي. عليه عانت عملية التنمية في معظم الأحيان من كونها أحادية الجانب في معظم البلدان العربية حيث تم وضع إستراتيجياتها لتلبى احتياجات النمو الاقتصادي عن طريق تحسين عوامل الإنتاج - ومنها الإنسان - وجعلت منه عاماً يخضع لقوانين العرض والطلب كما هي العوامل الأخرى.

من ناحية أخرى فإنه على الرغم من ارتفاع أعداد الدول التي اضطاعت بصياغة سياسات واستراتيجيات شاملة للبعدين الرئيسين للتنمية، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، إلا أنه أصبح واضحاً أن هذه الدول أهملت البعد الديموغرافي المتمثل بالتركيب العمري للسكان ولم تعره الأهمية التي يستحقها وذلك بمقتضى الأولويات الاقتصادية على الأولويات الإنسانية حيث احتلت الخيارات الاستثمارية التي تعطي مردوداً مادياً الأولوية مقارنة بذلك التي تؤدي إلى تحسين رأس المال البشري.

كما أدى عدم النظر للعوامل البشرية والعوامل الديموغرافية على أنها عوامل مترابطة بعملية التنمية الاقتصادية إلى خلق ظروف كانت أساسية في أسباب الهجرة، وتكون هذه الظروف في مسألة تبني سياسات غير متكاملة وغير مدروسة الأبعاد أدت إلى إخلال التوازن المطلوب بين أعداد السكان في سن العمل وبين حجم الاحتياجات في سوق العمل من جهة، وبين نوعية السكان ونوعية الفرص التي يوفرها الاقتصاد المعنى أي النوعية المهنية والتعليمية لفرص العمل. كذلك ساهمت الهجرة من الريف إلى الحضر وفي مراحل مبكرة من التنمية في تفاقم الضغط على فرص العمل المتاحة مما أدى إلى توسيع القطاعات غير الإنتاجية خاصة الخدمية منها وإلى تضخم القطاع العام وانخفاض إنتاجيته.

أما سياسات التعليم في البلدان العربية فهي الأخرى لم تكن منسجمة مع متطلبات التنمية حيث اعتمدت التوسيع العامودي الذي تميز بارتفاع أعداد الملتحقين في النظام التعليمي من دون التركيز على نوعية مخرجاته. كما أن العملية التعليمية انتوت على أهداف ذاتية جعلت التعليم هدفاً بحد ذاته، أي التعليم من أجل التعليم مما أدى إلى فصل العملية التعليمية عن عملية التنمية حيث تزايدت أعداد المتعلمين من دون أن يواكبها تزايد في فرص عمل اقتصادية موازية تستوعب الأعداد المتداقة إلى سوق العمل. إضافة إلى ذلك فإن مخرجات هذا النظام لم تكن مرتبطة في نوعيتها بالمهن أو الوظائف التي خلقها الاقتصاد وأسواق العمل المعنية مما أدى إلى حدوث فجوة نوعية بين مخرجات التعليم وبين المهن والمهارات التي يحتاجها النمو الاقتصادي. وقد أدت هذه السياسات غير المتكاملة إلى تفاقم البطالة بأنواعها، المفتوحة والمتحففة، مع انخفاض في مستوى الأجور ودفعات بالكثير من السكان في سن العمل إلى الهجرة إلى بلدان أخرى ذات فائض اقتصادي وفرص عمل منتجة. فالنمو الاقتصادي لا يأتي من فراغ بل إن منتجه ومنفذه المستفيد منه هو الإنسان على أن يختلف دوره وخلال مراحل حياته المختلفة.

أما السياسات الاقتصادية التي اعتمدت على دور القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي خلق فرص عمل إضافية فإن فشلها قد انعكس من خلال عدم قابلية هذا القطاع على استيعاب الأيدي

العاملة المتزايدة الناجمة عن الزيادة السكانية من جهة، وعن انتقال قوة العمل من الريف إلى الحضر من جهة أخرى، مما أدى إلى انخفاض مستوى الأجر الحقيقي وكان سبباً رئيسياً في الانتقال إلى خارج البلاد أو الهجرة منها للحصول على أجر أعلى في البلدان الصناعية ذات الارتفاع المهاجر في مستوى الإنتاجية وبالتالي مستوى الأجر المدفوعة.

أما البيئة المؤسسية الداعمة التي يجب أن تتم فيها عملية الإنماج فهي الأخرى تتسم بضعف التمكين: فأجهزة الإحصاء ما زالت تقليدية وتحتكر مركبة عالية في إنتاج البيانات والمؤشرات الإحصائية مما جعل تغطيتها في معظم الحالات تغطية إجمالية. تبع ذلك استراتيجيات التنمية كانت في معظمها مبنية على مؤشرات كلية غالباً ما تكون مضللة إذ تحجب حاجات الفئات الاجتماعية المختلفة مما أدى إلى تهميش العديد من الفئات الاجتماعية، خاصة النساء والأطفال والمسنين، وإلى توسيع هوة الفقر بين الريف والحضر. ولعل انتشار الحروب والصراعات المحلية والإقليمية ساهم في خفض فعالية التمكين الإنساني والمؤسسي بكافة أشكاله حيث شرعت البلدان النامية بزيادة التخصيصات المالية لتعطية النفقات المترتبة على ذلك وفي معظم الأحيان تم ذلك على حساب تلك الموارد المخصصة لتحسين حياة الإنسان.

ترافق مع حالات الإخفاق ظهور مستجدات على الصعيد العالمي أهمها العولمة التي عززت من أهمية التراكم الرأسمالي وشددت على أهمية النمو الاقتصادي في الوصول إلى الأسواق العالمية، كذلك اقتضت هذه العملية إجراء تغيرات استراتيجية في النهج التنموي حيث يصبح القطاع الخاص القطاع الأساسي الذي يضطلع بخلق رؤوس الأموال ومضاعفة الإنتاجية. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته البلدان العربية في عملية الخصخصة، إلا أن عجز هذا القطاع في خلق فرص عمل إضافية في البلدان العربية قد عزز من هيمنة القطاع العام ومؤسساته فلا تزال معظم الحكومات معتمدة على القطاع العام في توفير فرص عمل للعاطلين دافعة بذلك مستوى الإنتاجية ومستوى الأجر نحو الانخفاض.

رابعاً- الاتجاهات الديموغرافية والأداء الاقتصادي ومستوى الفقر في البلدان العربية ٢٠٠٠-٢٠١٥

ألف- اتجاهات الخصوبة والتركيب العمري للسكان

عند استعراض الملامح الديموغرافية خلال العقود الأخيرين من القرن الماضي رأينا أن هذه الملامح قد اتسمت باتساع قاعدة الهرم السكاني وارتفاع معدلات الإعالة. إلا أن هذه الاتجاهات ليست وحدها مسؤولة عن تردي نوعية الأداء الاقتصادي؛ فقد تزامن معها سياسات غير مناسبة وبطء في تنفيذ سياسات الإصلاح وضعف الانفتاح على الأسواق العالمية. ففي مجملها لم تكن السياسات إيجابية في خلق نمو اقتصادي مطرد ورفع متوسط دخل الفرد. فالنمو الاقتصادي إضافة إلى تذبذبه وتراجعه في معظم البلدان العربية لم يتمكن من خلق فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة في أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل والعاطلين. في نفس الوقت تميز الأداء الاقتصادي لأسواق العمل بانخفاض الكفاءة الإنتاجية وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقي. وقد ساعد المناخ المؤسسي العام، بالرغم من محاولات الإصلاح، على تفاقم المشكلة؛ فلم تستطع هذه الدول من التخلص من هيمنة القطاع العام ومن إعطاء الفرصة للقطاع الخاص كي يصبح المولد الرئيسي لفرص العمل. كذلك ساهم غياب الاستراتيجيات والسياسات المتكاملة القائمة على مبدأ تكامل المتغيرات الديموغرافية مع عملية التنمية في تفاقم تراجع الأداء، فكل من هذه المتغيرات كان يؤدي وظائفه بشكل منفصل عن الآخر.

ولكن ما هو الجديد الذي سيطرأ والذي سيحفز على تحسين الأداء التنموي؟ إن الجديد الذي طال انتظاره هو أن البلدان العربية التي تميزت باتساع قاعدة هرمها السكاني قبلة على تغيير كبير في التركيبة العمرية للسكان حيث إن الفئة العمرية (٤٠-١٤) والتي كانت مهيمنة على التركيبة العمرية للسكان ستتجه نحو الانخفاض فاسحة المجال أمام فئة أخرى هي فئة السكان في سن العمل بالتزامن. نتيجة لهذا التغيير يصبح أمام البلدان العربية فرصة جديدة وتاريخية تحتم اغتنامها. فالبلدان العربية وفي القرن الماضي أضاعت فرص متعددة أهمها فرصة الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط العالمية في بناء اقتصاداتها وخلق قاعدة إنتاجية استراتيجية موازية لقطاع الصناعات الاستخراجية تسهم في تكوين الدخل القومي. أما العقود الأولى من القرن الحالي فهناك فرصة ثانية أمام هذه الدول مدخلها التغيرات الديموغرافية حيث سترتفع نسبة السكان في سن العمل وينخفض معدل الإعالة. فمن المتوقع أن يتسع الفرق بين معدلات نمو السكان في سن العمل والسكان المعالين وذلك للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠. فتشير التقديرات إلى أن نمو السكان في سن العمل سيصل إلى ٢,٧ في المائة في حين أن نمو السكان المعالين سيصل ٤,١ في المائة بمعنى أن الفرق بين الإثنين سيتبعد ليبلغ ١,٣ في المائة متىحا المجال لزيادة الأدخار والاستثمار من ناحية وإلى انحسار الفجوة بين حصة الفرد من الدخل وحصة العامل من الناتج من ناحية ثانية. وتزامن هذه الفرصة الديموغرافية مع غيابات الألفية الثالثة في تخفيض الفقر وفي خفض معدلات البطالة عام ٢٠١٥ إلى النصف.

إن فحص اتجاهات معدلات الخصوبة واتجاهات الهيكل العمري للسكان تشير إلى أن ملامح هذه التغيرات بدأت بالظهور منذ بداية الثمانينيات حيث انخفض المتوسط الإقليمي لمعدلات الخصوبة من ٦,٢ خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى ٤,١ ولادة حية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠ مما أدى إلى تغيرات تدريجية أخذت أبعادها بالظهور على الهيكل العمري للسكان في العقود التالية. فإذا صنفنا البلدان العربية إلى صنفين:

الأول يتضمن البلدان العربية التي استهلكت انخفاض الخصوبة إلى ما دون ٥ ولادات حية لكل امرأة^(١٨)، والثاني يتضمن البلدان العربية التي لا زالت معدلات خصوبتها تتجاوز ٥ ولادة حية لكل امرأة وعلى مدى أربعة عقود فإن نتائج التصنيف تتلخص كالتالي:

الجدول ٦ - اتجاهات التركيب العمري للسكان مع أنماط انخفاض الخصوبة

البلدان	المدى الزمني لانخفاض الخصوبة	١٩٨٠	٢٠٠٠	٢٠٢٠
نسبة السكان ١٤-٠				
٤٦,٨	ما قبل استهلال انخفاض الخصوبة	٤٤,٥	٤٧,٢	٢٠٢٠
٢٩,٨	ما بعد استهلال انخفاض الخصوبة	٤١,١	٣٦,٨	
نسبة السكان ٦٥-١٤				
٥٠,٩	ما قبل استهلال انخفاض الخصوبة	٥٢,٢	٥٠,٣	
٦٤,٩	ما بعد استهلال انخفاض الخصوبة	٥٥,١	٥٩,٤	
نسبة السكان +٦٥				
٢,٣	ما قبل استهلال انخفاض الخصوبة	٣,٣	٢,٦	
٥,٣	ما بعد استهلال انخفاض الخصوبة	٣,٨	٣,٨	

المصدر: الإسکوا: تقديرات السكان كما في مراجعة ٢٠٠٢.

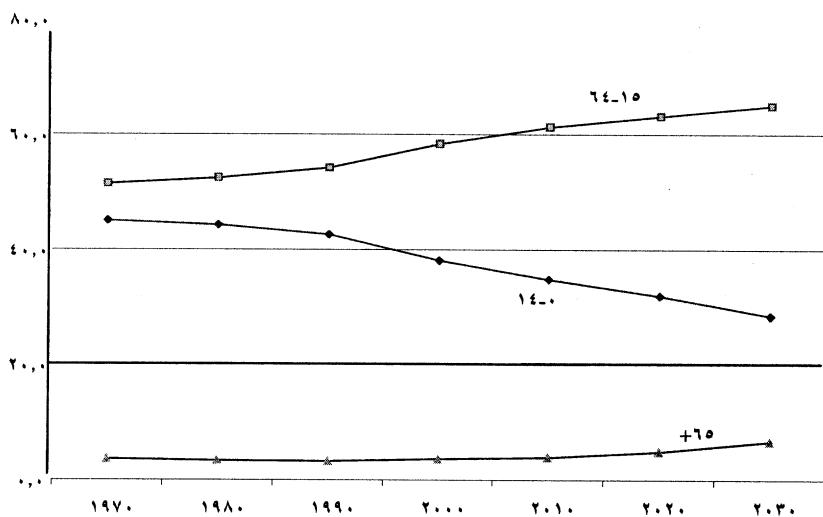
ويشير الجدول إلى أن عدد الدول العربية التي تجاوزت فيها معدلات الخصوبة ٥ ولادات حية لكل امرأة في عام ١٩٨٠ بلغت ١٨ دولة عربية أما الدول التي انخفضت فيها هذه المعدلات عن ٥ ولادات حية لكل امرأة فهي ٤ دول: لبنان، وتونس، والكويت والبحرين. خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠ فإن عدد الدول التي انخفضت فيها معدلات الخصوبة إلى ما دون ٥ ولادات حية بلغت ١٦ دولة عربية، تراوحت فيها معدلات الخصوبة بين ٢,٠ في تونس و ٤,٩ في جزر القمر. أما الدول التي حافظت على معدلات خصوبة عالية (أعلى من ٥ ولادات حية) فهي جيبوتي، وموريتانيا، وفلسطين، وعمان، والصومال واليمن. أما تقديرات عام ٢٠٢٠ فتشير إلى أن كافة الدول العربية ستختفي تحت خط الخصوبة إلى ما دون ٥ ولادات حية عدا دولتين هما اليمن والصومال (الملحقان ٢ و٣).

ويلاحظ أنه مع انخفاض الخصوبة إلى ما دون ٥ ولادات حية سيطرأ تغير على الهيكل العمري للسكان حيث سترتفع نسبة السكان في سن العمل من ٥٢ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٦٥ في المائة في عام ٢٠٢٠. أما في مجموعة البلدان التي لن تتمكن من تخفيض معدلات خصوبتها إلى ما دون ٥ ولادات حية وهي اليمن والصومال فإن نسبة السكان الأطفال تشكل نصف السكان مما يعني أن هذه الدول لم تتمكن من الوصول إلى الفرصة الديموغرافية نتيجة لارتفاع الهائل في معدلات الإعالة وما يملئه ذلك من كلفة في حسابات النمو الاقتصادي.

على الرغم من زيادة العدد المطلق للسكان الذين ينتمون إلى فئة صغار السن (صفر-١٤)، من ٧٥ مليونا عام ١٩٨٠ إلى ١٠٩ ملايين عام ٢٠٠٠ وتوقع زيادة إلى نحو ١٣٨ مليونا عام ٢٠٢٠، وانخفاضت نسبة هذه الفئة من مجموع السكان، من ٤٤,٢ في المائة عام ١٩٨٠، وإلى ٣٨,١ في المائة عام ٢٠٠٠

ويتوقع وصولها إلى ٣١,٩ في المائة عام ٢٠٢٠. أما الفئة العمرية ٦٥ فما فوق فهي تبدو مستقرة لغاية ٢٠٢٠ (الملحق ٤).

الشكل ٣ - التركيب العمري للسكان واتجاهاته ١٩٧٠-٢٠٣٠



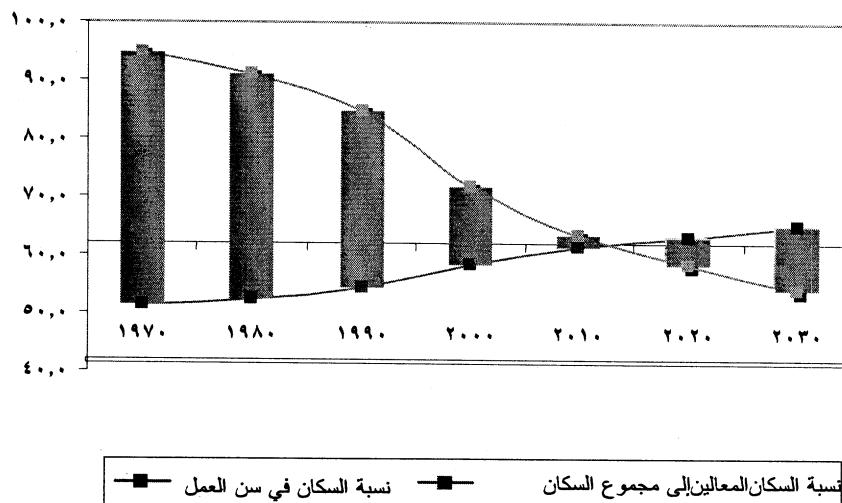
إن الزيادة السكانية الأهم تشمل السكان في أعمار النشاط الاقتصادي (٦٤-١٥)، فقد تزايدت هذه الفئة من حوالي ٨٩,٠١ مليون عام ١٩٨٠ إلى ١٦٧,١ مليون عام ٢٠٠٠ مع توقع وصولها إلى ٢٧٢,٣ مليوناً عام ٢٠٢٠. وارتفعت نسبة هذه الفئة من ٥٢,٤ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٥٨,٣ في المائة عام ٢٠٠٠ ويتوقع وصولها إلى ٦٣,١ في المائة عام ٢٠٢٠.

باء- إتجاهات وتركيبة معدلات الإعالة

انخفضت نسبة الإعالة الكلية على صعيد العالم العربي كل من ٩٠,٩ عام ١٩٨٠ إلى ٧١,٥ عام ٢٠٠٠، ويتوقع استمرار انخفاضها إلى ٥٨,٤ بحلول العام ٢٠٢٠. كذلك شهدت نسبة إعالة الصغار انخفاضاً ملحوظاً على صعيد المنطقة العربية من ٨٤,٥ عام ١٩٨٠ إلى ٦٥,٣ عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٥٠,٦ عام ٢٠٢٠. وقد طاول هذا الاتجاه كل البلدان. في موازاة انخفاض نسبة الإعالة الكلية ونسبة إعالة الصغار، يلاحظ ثبات نسبي في نسبة إعالة الكبار خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ على مستوى العالم العربي ككل، ولا بد من إنتظار فترة من الزمن لكي ينعكس انخفاض مستوى الخصوبة ارتفاعاً في نسبة كبار السن وفي نسبة إعالة الكبار.

عند مراجعة النسب المئوية للسكان في سن العمل نلاحظ أنها ارتفعت من ٥١,٤ في المائة عام ١٩٧٠ إلى ٦٣,١ و ٦٤,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٣٠ على التوالي. فالارتفاع التدريجي النسبي للسكان في سن العمل يتزامن معه انخفاض تدريجي في نسبة السكان المعالين حيث ينقطع الاثنان وتتسع الفجوة بينهما في منتصف العقد القادم، أي بين عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٥.

الشكل ٤ - اتجاهات معدل الإعالة ونسبة السكان في سن العمل



وبما أن زيادة السكان في سن العمل والذين ينتمون إلى فئة الناشطين اقتصادياً تحمل أهمية خاصة في إطار العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي، فإن تزامن زيادة أعداد هذه الفئة مع نسبة إعالة متدنية يترتب عليها أداء سريع للنمو الاقتصادي على الصعيد الكلي. فقد يؤدي الانخفاض المتوقع للخصوصية بالتزامن مع عدد أقل من السكان المعالين إلى إمكانيات النمو الاقتصادي قد تمتد على مدى خمس وعشرين سنة خاصة وإن التجارب التاريخية تبين أن حدوث هذه العملية في موازاة نمو بطيء لفئة كبار السن تتبع لعدد من الدول في المنطقة العربية - في أوقات متفاوتة إنما لزمن محدد - ظهور الهبة الديموغرافية^(١٩)، يمكن من خلالها أن يتم تحقيق زيادة في الإدخارات الفردية والاستثمارات. فإن نسبة السكان في سن العمل ستبلغ ٦٢ في المائة في عام ٢٠١٥، وذلك بمعدل نمو يقارب ٤,٧ في المائة وبزيادة مطلقة تقدر بـ ١٠٥ ملايين بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠ أي بزيادة سنوية صافية تبلغ ١٠ ملايين نسمة. هذه الفرصة سوف تسمح بانخفاض نسبة الإعالة إذ أن أعداد صغار السن المعالين (صفر-١٤) سوف تتحفظ بوتيرة أسرع من زيادة نسب إعالة الكبار. ومن شأن هذا الوضع المميز أن يخفف عبء الإعالة الذي يمثله صغار وكبار السن على السواء، مما يتيح المجال أمام استثمارات إضافية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبشكل عام، فإن المتواضعات الإقليمية تشير كما في الشكل ٤ إلى أن التغيرات الديموغرافية على صعيد إقليم العالم العربي قد تظهر بوضوح بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. (يتطلب المزيد من التحليل فيما بعد).

والهبة الديموغرافية على نوعان: الأول، الهبة الديموغرافية البسيطة وهي الفرق بين معدل نمو السكان المعالين ومعدل نمو السكان في سن العمل. فكلما تباين أو اتسع الفرق كلما أدى ذلك إلى ارتفاع حصة الهبة الديموغرافية في إجمالي الناتج المحلي وإلى نمو حصة الفرد من الناتج الإجمالي.

أما النوع الثاني فهو ما يطلق عليه بالهبة الديموغرافية المضاعفة وهي التي تمثل الفرق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو التشغيل ويطلق عليها بالهبة الديموغرافية المضاعفة لكونها تستوعب نمو السكان في

سن العمل مضافاً إليه معدل تخفيض السكان العاطلين إلى النصف. ومن المتوقع أن تساهم الهبة الديموغرافية البسيطة بزيادة نمو متوسط حصة الفرد من إجمالي الناتج بمقدار (١,١ في المائة) سنوياً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥). أما في حالة الهبة الديموغرافية المضاعفة والتي تأخذ بالاعتبار تحقيق معدل لنمو التشغيل، فتسوّب نصف عدد العاطلين مضافاً إليه نمو السكان في سن العمل فيبلغ (٤,٠ في المائة) وإن مساهمتها في نمو حصة الفرد من الناتج يقدر بـ ٢,٧ في المائة سنوياً لنفس الفترة الزمنية. أما الدول العربية التي ستظهر فيها الهبة الديموغرافية وبموجب معيار نمو معدل الإعالة ونمو السكان في سن العمل، فهي، الجزائر، جمهورية مصر العربية، لبنان، والمغرب وتونس. وتم استبعاد الاقتصادات النفطية لاختلاف هيكلها العمري من ناحية وتكيف نموها الاقتصادي نحو الأسعار العالمية للنفط من ناحية أخرى.

جيم - توليفة "العائد الديموغرافي" ونمو التشغيل في رفع النمو الاقتصادي وتحفيز مستوى الفقر

إن حسابات الهبة أو العائد الديموغرافي في رفع النمو الاقتصادي في بلدان شرق آسيا قد أكدت على أن تزايد نمو السكان في سن العمل بمقدار ١ في المائة يصاحبه ارتفاع في معدل نمو دخل الفرد بمعدل ١,٤٦ في المائة. فمع ارتفاع نمو السكان في سن العمل تتلاشى الفجوة بين نمو حصة الفرد من الدخل وحصة العامل من الناتج. ولكي تتمكن البلدان العربية من تقليل هذه الفجوة عليها اتباع نهج ديناميكي يعتمد على الهبة الديموغرافية المضاعفة والتي تسمح بتحفيض معدلات البطالة إلى النصف وتسوّب معدل نمو للقوى العاملة يقدر بحوالي ١ في المائة سنوياً.

من الجدير الإشارة إلى أن حساب دالة الاستخدام في النماذج الاقتصادية وتنبؤاتها تقوم على تنبؤات نمو الناتج باعتباره متغيراً مستقلاً يتم بموجبه تحديد نمو فرص العمل من خلال حساب ما يسمى بمعامل العمل إلى الإنتاج $\text{labor/output ratio}$ والذي يتم تعويضه في دالة للإنتاج. فمعدل نمو التشغيل يعتمد على نمو الناتج من خلال معامل التشغيل مشتق بموجب معادلة الانحدار التي تقيس مرونة التغيير بين الناتج والتشغيل وهو معدل إنتاجية المشغل. إلا أنه وفقاً للنموذج الذي اعتمد في حساب الهبة الديموغرافية المضاعفة^(٢٠) فإن نمو الناتج المحلي في دالة للإنتاج من نوع كوب دو غلاس أصبح متغيراً معتمداً، وإن نمو عرض العمل مضافاً إليه نمو العاطلين أصبح متغيراً مستقلاً ويساوي معدل نمو التشغيل. ويمكن التعبير عن الهبة الديموغرافية المضاعفة بالشكل التالي: "بما أن انخفاض معدلات الإعالة إلى مستويات أدنى وارتفاع السكان في سن العمل إلى مستويات أعلى، فإن الفرق بين نمو حصة الفرد من الدخل وحصة العامل من الناتج تكاد تكون معدومة نتيجة التشغيل الكامل بما يعزز حصة الفرد من الدخل".

إلا أن آلية تحقيق الهبة الديموغرافية تفترض ضمناً مستوى عال من التنمية البشرية، كذلك تفترض حسن أداء أسواق العمل ورأس المال. أما في حال غياب ذلك، فإن الهبة الديموغرافية تقذف خواصها لتصبح عبئاً اقتصادياً يتمثل بارتفاع نسب العاطلين عن العمل خاصة بين القادمين الجدد إلى سوق العمل وعامل دافع باتجاه المزيد من الهجرة.

إن الشواهد التي توفرها البلدان العربية خلال الفترة السابقة تشير إلى عدم تمكن هذه البلدان من استيعاب تدفقات عرض العمل خاصة طالبي العمل الجدد وإلى ارتفاع معدلات البطالة حيث تفوق هذه

المعدلات ١٠ في المائة في بعض الدول. إذن لا بد أن نتساءل كيف يمكن لهذه البلدان ضمان زيادة في فرص العمل وتحقيق نمو مستدام في حصة دخل الفرد مع تزايد في أعداد السكان في سن العمل وضمن إطار تحسين الإنتاجية؟ إن الإجابة على هذا التساؤل يتطلب ربط المتغيرات الديموغرافية بسياسات التشغيل وبما يضمن تحقيق نمو في إجمالي الناتج المحلي وعلى المدى الزمني القريب، وذلك في إطار الغايات التي حددتها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف الألفية الثالثة في القضاء على الفقر وتخفيض نسبة البطالة إلى النصف. أما نقطة الانطلاق، فهي دالة كوب دوغلاس التي تسمح بحساب رفع عائد السعة من رأس المال البشري وضمن إطار استراتيجي يعتمد على كثافة العمل بدلاً من كثافة رأس المال.

أما تبعات ذلك، فتتلخص في أن اعتماد الهبة الديموغرافية المضاغفة باعتبارها مدخلاً في عملية الإنتاج قد يؤدي إلى انخفاض الأجور وبالتالي إلى انخفاض في إنتاجية المشغل ما لم يتحقق نمو سريع في تراكم رأس المال وزيادة في الكفاءة الإنتاجية الكلية. وتشير التجارب الدولية إلى أن زيادة تراكم رأس المال سيأتي من الأدخار والاستثمار الذي سيتحرر نتيجة لانخفاض معدلات الإعالة ومن تحسن الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة. مقابل هذه الفرضيات تبين النماذج القياسية رؤيا مستقبلية لاحتياجات الاقتصاد الكميّة التي تعمل على دمج المتغيرات الديموغرافية في تقديرات الاقتصاد الكلي وضمن إطار رفع الكفاءة الإنتاجية الكلية. وبموجب هذا النموذج القياسي، فإن تقديرات الطلب المستقبلي على القوى العاملة يتحدد في ضوء عرض العمل الناجم عن نمو السكان في سن العمل وفي ضوء الهدف العام في تخفيض معدلات البطالة إلى النصف وكما هو موضح في الجدول التالي^(٢١):

الجدول ٧ - معدلات نمو الاستخدام المقدرة للفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٥

البلد	السكن في سن العمل	معدل المساهمة في القوى العاملة	نمو التشغيل		فرص العمل	معدلات البطالة	القىارات المستقبلية	القدرارات الرسمية	القدرارات المقدرة
			المتوسطة	الحالية					
الجزائر	٢,٧	١,٠	١,٣	٣,٠٢	٥,٠	٢٨,٠	١٤,٠	٢٠١٥	
مصر	٢,٢	١,٠	٠,٤	١,٤	٣,٦	١٢,٠	٦,٠		
الأردن	٢,٨	١,٠	٠,٦	—	٤,٤	١٥,٠	٧,٠		
المغرب	٢,١	١,٠	٠,٥	٣,٦	٣,٦	١٣,٠	٦,٠		
تونس	٣,١	١,٠	٠,٦	٢,٣	٣,٦	١٥,٠	٧,٠		

يبين الجدول أعلاه أن فرص العمل خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠ يجب أن تتمو بمعدل يقدر بـ ٤ في المائة في المتوسط وتتباعن معدلات نمو فرص التشغيل بين البلدان، حيث إن نمو فرص العمل المتوقعة يبلغ ٣,٦ في المائة في كل من جمهورية مصر العربية، والمغرب وتونس، ويصل أعلاها إلى ٥,٠ في المائة في الجزائر. ولضمان تحقيق معدلات النمو هذه على هذه البلدان أن تعمل على تحسين معامل نمو إنتاجية المشغل Total Factor Productivity-TFP بما يضمن تحسين عائد الاستثمار وزيادة رأس المال المادي وبما يؤمن نمواً في الأجر الحقيقي يقدر بـ ١,٥ في المائة سنوياً. ويعتمد تحسين هذا العامل على وضعه في سنة الأساس حيث وجد أن هذا المعامل منخفض في معظم البلدان قيد الدرس. والجدول التالي يوضح وضع الكفاءة الإنتاجية للعاملين في هذه البلدان:

الجدول ٨ - نمو الكفاءة الإنتاجية

البلدان	١٩٩٤-١٩٧٣	٢٠١٥-٢٠٠٠
الجزائر	٣,٤	٠,٢
مصر	٢,٩	٠,٠
الأردن	٠,٠	٠,٤
المغرب	٠,٢	٠,٠
تونس	٠,٢	٠,٣

أما تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي القادر على استيعاب الزيادة في نمو التشغيل بمعدل متوسط ٤,٤% في المائة فهي كالتالي موزعة حسب البلدان للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠ (٢٢).

الجدول ٩ - الهبة الديموغرافية المضاعفة وتقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٥

البلدان	تقديرات نمو التشغيل (١)	نمو السكان (٢)	الهبة الديموغرافية المضاعفة ٢+١=٣	نحو الناتج ٤	حصة المشغل من الناتج	حصة الفرد من GDP
الجزائر	٥,٠	٢,١	٢,٩	٦,٥	٥,١	٤,٤
مصر	٣,٦	١,٥	٢,١	٥,١	٥,١	٣,٦
الأردن	٤,٤	٢,٣	٢,١	٥,٩	٥,١	٣,٩
لبنان	---	١,٢	---	---	---	---
المغرب	٣,٦	١,٥	٢,١	٥,١	٥,١	٣,٦
الجمهورية العربية السورية	---	٢,٢	---	---	---	---
تونس	٣,٦	١,٣	٢,٣	٥,١	٥,١	٣,٨

المصدر: IMF Working Paper WP/oo/41

أما حجم الاستثمار المطلوب لتمويل فرص للعمل موازية لعرض القوى العاملة وبما يضمن تحسين الكفاءة الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء، كذلك يؤمن ارتفاع في الأجر الحقيقي بمقدار ١,٥% في المائة سنويا، فيقدر بـ ٢٨% في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ويلاحظ من الجدول أعلاه أن "الهبة الديموغرافية المضاعفة" ستساهم سنويا في نمو متوسط دخل الفرد بمعدل متوسط يقدر بـ ٢,٧% في المائة ويترافق هذا المعدل بين ١,٢% في المائة في تونس و ٢,٩% في المائة في الجزائر.

إن الهبة الديموغرافية نهج ديناميكي يساعد متذبذبي القرار في الاستفادة من التغيرات التي تطال الهيكل العمري للسكان في تحسين متوسط دخل الفرد. وفي نفس الوقت، يشكل الإطار العام لخليط من سياسات إقتصادية وإجتماعية وإدارية تساهم في التعجيل للوصول إلى معدلات إعالة منخفضة في تلك البلدان التي لا زال انخفاض معدلات خصوبتها إما بطيء أو مستقر عند معدلات بعيدة عن مستوى الإحلال. إن هذا النهج في الوقت الذي يحاول الوصول إلى معدلات نمو إقتصادية عالية تستوعب الزيادة في السكان في

سن العمل يعمل أيضا على إحداث توازن بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. على الرغم من أن العديد من الأدباء خلال العقود المتأخرة من القرن الماضي دعت إلى القضاء على الفقر من خلال إعادة توزيع الدخول مع تحقيق نمو اقتصادي "Redistribution with Growth" إلا أنها وبشكل عام واجهت مشكلة أساسية في تطبيقها في معظم البلدان التي حاولت ذلك حيث برزت تحديات كبيرة مصاحبة، منها إجتماعية ومنها اقتصادية، حيث أن إعادة توزيع الدخول غالباً ما تم على حساب الكفاءة الإنتاجية مما عزز من مشكلة الفقر خاصة على المدى الطويل. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مشكلة انخفاض كفاءة الأداء مع إعادة توزيع الدخول التي تحول دون تزايد تراكم رأس المال ليست عيباً في النظرية بل غالباً ما تكون ناجمة عن غياب السياسات والاستراتيجيات الملائمة وقد يكون هناك دور للعوامل الثقافية وانخفاض مستوى التنمية البشرية وعدم العناية بالإنسان.

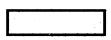
دال- الهبة الديموغرافية وإمكانية تحقيق أهداف الألفية الثالثة

نستنتج من تحليل التغيرات الديموغرافية أن البلدان العربية عدّى دول الخليج ستتقسم في المستقبل إلى مجموعتين: المجموعة الأولى وهي مجموعة الدول التي ستحصل على عائد ديموغرافي يشتمل على ارتفاع في النمو الاقتصادي متآتياً من عرض العمل ومن انخفاض نسبة المعالين وما ينتجه ذلك من زيادة في المدخرات؛ والمجموعة الثانية هي مجموعة الدول التي ستحصل على العائد الديموغرافي ولكن في عقود متأخرة نسبياً ولا تقع ضمن النطاق الزمني الذي حدّته خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان الألفية الثالثة. ودول المجموعة الأولى هي: الجزائر، والمغرب، وتونس، وجمهورية مصر العربية، ولبنان، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، والجماهيرية العربية الليبية. وضمن إطار بحثنا فإن كلاً المجموعتين تواجه تحديات كبيرة وكلاهما بحاجة إلى كم من السياسات ولعل المجموعة الأولى تواجه تحديات مضاعفة إذ يتوجب عليها عدم تفويت هذه الفرصة وأن تبذل الجهد لاقتاصها، خاصة وأن هذه الفرصة ستساعد هذه البلدان على تنفيذ التزاماتها في القضاء على الفقر وتحسين نوعية حياة الإنسان. أما المجموعة الثانية من الدول فعليها أن تعمل على تعجّيل حدوث الهبة الديموغرافية، ويمكن لهذه البلدان زيادة جهودها في مجال السياسات السكانية المعجلة لانخفاض الخصوبة والمعجلة في تحسين الموارد البشرية. وقد لا تستطيع من تخفيف الفقر المادي إلى النصف ولكنها قد تستطيع تخفيض الفقر البشري، وذلك من خلال توجيه سياساتها نحو العناية بالإنسان وخاصة في تلك البلدان التي تعاني من الفقر البشري إضافة إلى فقر الدخل.

ويمكن من خلال إجراء بعض المقارنات ملاحظة أن البلدان التي ستحصل على عائد ديموغرافي تتمتع بمعدلات عالية نسبياً في دليل التنمية البشرية. أما البلدان الأخرى، فهي لا تتمتع بنفس المقاييس حيث تتخفض فيها مستويات التنمية البشرية. وإذا استعملنا مبدأ الهبة الديموغرافية كمعيار لتخفيض الفقر المادي والبشري نستطيع القول إن هذه البلدان سوف لن تستطيع من الوصول إلى الأهداف والغايات المحددة في المواثيق الدولية وأهمها إعلان الألفية الثالثة. فمثلاً يقل متوسط عمر الإنسان في اليمن بـ ١٠ سنوات عن مثيلاته في بلدان منطقة الخليج، بينما ترتفع وفيات الأمهات لتصل إلى ٥٧٠ لكل ١٠٠ ألف ولادة حية، أما مؤشراته السكانية فلا تزال في المراحل الأولى من التحول الديموغرافي فمعدلات الخصوبة ترتفع إلى ٧,٣ ولادة حية. من هنا فإن احتمالات تحقيق غايات الألفية ستكون صعبة إن لم تكن مستحيلة. أما مؤشر التنمية البشرية في اليمن فهو ينخفض إلى (٤٨٠).

الجدول ١٠ - مؤشر التنمية البشرية في البلدان العربية (عدا بلدان الخليج) للعام ٢٠٠٢

بلدان الهبة الديموغرافية



الدولة	المؤشر (٢٠٠٢)
الجماهيرية العربية الليبية	٠,٧٩٤
لبنان	٠,٧٥٨
الأردن	٠,٧٥٠
تونس	٠,٧٤٥
فلسطين	٠,٧٢٦
الجمهورية العربية السورية	٠,٧١٠
الجزائر	٠,٧٠٤
مصر	٠,٦٥٣
المغرب	٠,٦٢٠
جزر القمر	٠,٥٣٠
السودان	٠,٥٠٥
اليمن	٠,٤٨٢
موريطانيا	٠,٤٦٥
جيبوتي	٠,٤٥٤
الصومال	٠,٠٠
العراق	٠,٠٠

أما بلدان الهبة الديموغرافية، فهي في موقع أفضل إذ يمكن القول إن العائد الديموغرافي وإن تم استغلاله في خلق فرص عمل موازية للعرض من القوى العاملة وتخفيض معدلات البطالة إلى النصف مع تحسين الاستثمار في الإنسان فسيكون أمام هذه البلدان فرصة كبيرة في الوصول إلى الأهداف والغايات التي نص عليها إعلان الألفية. فاحتمالات خفض الفقر المادي والبشري عالية جداً. فكما رأينا، فإن العائد الديموغرافي سيتيح الفرصة لخفض معدلات البطالة وخفض الفقر المادي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. أما الفقر البشري فستتم العناية به وتخفيضه من خلال زيادة الأدخار والاستثمار وبما يتاح توجيه تخصيصات إستثمارية أكبر للعناية بالإنسان وفي كافة المجالات الصحية والتعليمية.

وإذ نستنتج من الدراسة أن الدول العربية في المجموعة الأولى مقبلة على ارتفاع كبير في نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان وانخفاض موازي في نسبة السكان المعالين في الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠ فإن السؤال الكبير والتحدي المضاعف الذي يجب الإشارة إليه هو من أين يمكن لهذه البلدان أن تخلق فرص عمل توازي الزيادة في نمو السكان في سن العمل وزيادة مساهمة قوة العمل مع تخفيض البطالة إلى النصف؟

خامساً- الشروط الموضوعية وتحديات إنجاح الهبة الديموغرافية

ألف- إدماج المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وإنشاء السياسات السكانية المتكاملة

إن عملية صياغة السياسات السكانية لها تأثير مباشر وغير مباشر على سرعة وتوقيت وإنها التحول الديموغرافي. فتعجيل التحول الديموغرافي يمكنه نشر الاقتصاد من الفقر وتوجيهه إلى نحو مستدام. فقد أكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة على الروابط العديدة بين السكان والتنمية وركز على أهمية تلبية حاجات الأفراد رجالاً ونساء باعتبارها حقاً من حقوقهم؛ فالإنسان أصبح بموجب هذه المبادئ هدف التنمية ووسيلتها. من هنا تأثرت السياسات السكانية بإطار أيديولوجي جديد يكرس مبادئ حقوق الإنسان ويقر بأن نوعية السكان هي الأساس في تحديد السياسات السكانية وليس أعداد السكان. إنطلاقاً من ذلك، على البلدان العربية أن تعمل ضمن إطار الإدارة الرشيدة على زيادة فاعلية مؤسساتها في إنشاء سياسات ووضع أهداف وإجراءات تستهدف تحسين نوعية حياة الإنسان؛ وإن السياسات السكانية بمفهومها الحالي لا تتطوّر بأي شكل من الأشكال على تخفيض أعداد السكان عن طريق تحقيق أهداف كمية ديموغرافية، بل يجب أن ينظر إليها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من قضية التنمية بأكملها. فارتفاع معدلات الخصوبة لم يعد مشكلة كمية بل أصبح ينظر إليها باعتبارها مشكلة اجتماعية نوعية ترتبط بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للمرأة والرجل وبمستوى تنمية الموارد البشرية وبمستوى الفقر. بموجب هذا التحول في مقاربة قضايا السكان أصبحت السياسات التي تعمل على تمكين المرأة وتقليص الفجوة الاجتماعية والتاريخية بينها وبين الرجل وسياسات القضاء على الفقر، وسياسات الصحة الإنجابية كلها أدوات تعمل على تعجيل التحول الديموغرافي ومن خلال النهوض بقابلية الإنسان وجعله قادرًا على تبني الخيارات العقلانية الخاصة بنواحي حياته المختلفة ومن ضمنها سلوكه الإنجابي وعدد أفراد أسرته وعدد الأطفال الذين يرغبون في إنجابهم.

عليه لا بد أن تعمل البلدان العربية على دمج قضايا السكان في عملية التنمية من خلال اعتماد الأساليب القياسية، حيث تشير الدراسات إلى أن سياسات تحسين دخل الفرد غير مجده ما لم يتزامن معها توسيع في خدمات الصحة الإنجابية، فالاستثمار بمقدار دولار واحد في تنظيم الأسرة قد وفر ٣١ دولاراً من الإنفاق الحكومي في جمهورية مصر العربية وأن سدس نمو الدخل القومي في جمهورية مصر العربية بين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٩٠ يعزى إلى برنامج تنظيم الأسرة^(٢٢). عليه فإن النظر إلى قضايا السكان باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية تؤثر وتنتأثر بها قد أصبح من المبادئ الملحة التي يجب دعمها بطرق ومناهج قياسية تعزز من شأن العوامل الديموغرافية في عملية التنمية ويعتبر تأمين الدعم السياسي وتأمين التمويل والدعم من الجهات المانحة ضروري أيضاً في هذا المجال.

باء- بيئة سوق العمل والسوق المالية

يساعد الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية وتحرير التجارة على رفع النمو الاقتصادي من خلال الوصول إلى الأسواق العالمية وترويج الصادرات المحلية وزيادة الطلب عليها عالمياً، ومن خلال تعديل الاختلالات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية ومن خلال تمويل المشاريع الصغيرة محلية. إنما في ظل انخفاض الكفاءة الإنتاجية وانخفاض كفاءة الاستثمارات، فإن منافسة الأسواق العالمية في منتجاتها تصبح

From demographic lift to economic lift off: the Case of Egypt, David Bloom and David Canning, Conference Paper (٢٣) for Growth Beyond Stabilization Prospect for Egypt, 1999.

صعبه وتضحي الاستفادة من فرص الانفتاح غير معنوية وينسحب ذلك على مسألة الاستفادة من الهبة الديموغرافية. إن اقتناص الفرصة الديموغرافية إذن يتطلب توفر أسواق عمل تتمتع بمرونة عالية كي تستطيع أن تستوعب نمو السكان في سن العمل. والمرونة تعني قدرة أصحاب الأعمال على التوسيع والتعاقد بسرعة، وانتقال العمالة بين الوظائف المختلفة وتخفيف الأجور استجابة لظروف السوق. فرب العمل يستطيع أن يطور نوعية عمله إذ ينقل العاملين من قطاع عمل إلى آخر ومن مهارة أو مهنة إلى أخرى و تستطيع أن تتكيف قوة العمل مع التغيرات في بيئه أو مناخ العمل بسرعة وسلامة دون أن تترك أثرا سلبيا على عملية الإنتاج وطبقا لانماط الطلب الجديدة شرط أن يكون ذلك مصحوبا بتوفير شبكات الضمان للعمال غير المهرة والمتضررين من جراء ذلك.

كذلك فإن مرونة سوق العمل تعنى التحكم بمستوى الأجور بسهولة كي تعكس مستوى الإنتاجية المستهدفة. وللربط بالتحليلات السابقة، فإن بلدا مثل الجزائر يجب أن يرفع من معامل الإنتاجية الكلية من ٣,٤ في المائة سنويا إلى ٢١,٠ في المائة سنويا وحتى العام ٢٠١٥ ليسمح للأجر الفعلى بالارتفاع بمعدل ١,٥ في المائة سنويا. من هنا يجب أن يتم تصميم السياسات المتعلقة بالحد الأدنى للأجور بتأن كي تتجنب الدول العربية تجارب سابقة لدول أخرى. فعندما أقدمت البرازيل على رفع الأجر الحقيقي إلى مستوى أعلى من الحد الأدنى الذي يملئ السوق أدى ذلك إلى انتقال العمال غير المهرة إلى قطاعات ذات أجر أعلى مما دفع بمستوى الإنتاجية إلى الانخفاض^(٤).

أما على صعيد نمو قوة العمل، فإن استيعابها في أعمال منتجة يتعدى مرونة سوق العمل ليشمل الحاجة إلى زيادة رأس المال أو الاستثمار الذي يدوره يأتي من الادخارات الحكومية وادخارات الأفراد ومؤسسات الأعمال أو من الاستثمار الخارجي المباشر. إلا أن ادخارات الأفراد والأسر هي الأهم كما برهنت الحالة في شرق آسيا. وهذه الادخارات تعتمد بشكل مباشر على التغيرات الديموغرافية وعلى العمر المتوقع للإنسان، وإن تشجيعها وتحويلها إلى استثمارات يشكل إحدى التحديات التي تواجه البلدان العربية. فهذه البلدان التي لا زال الاستثمار في القطاع العام يهيمن على اقتصاداتها، تتميز بانخفاض عوائد الاستثمار ويطال هذا الانخفاض في عائد القطاع الخاص أيضا. فالاستثمار الخاص غير كفاء وغير كاف ويعود السبب في ذلك إلى أن الادخارات لم توجه بشكل ملائم عبر القطاع المالي إلى مشاريع إنتاجية، وذلك نتيجة لهيمنة الدولة على هذا القطاع عبر البنوك والمصارف. فكفاءة الاستثمار معبرا عنها بمعامل كفاءة إنتاجية العمل ورأس المال (TFP) كان في معظم البلدان العربية سالبا وربما يعود السبب إلى تردي نوعية الموارد البشرية وإلى سوء الإدارة في المؤسسات التابعة للقطاع العام على وجه الخصوص. وقد أصبح من الضروري إجراء إصلاحات في السياسة الاقتصادية الكلية وإصلاح المؤسسات المالية لتشجيع الأفراد على الادخار والاستثمار. فالاقتصادات العربية برغم ما تشهده من إصلاحات هيكلية لا تزال عاجزة عن جذب حجم جيد من الاستثمارات الخارجية، إذ أنها لا تستحوذ على أكثر من ١ في المائة من التدفقات الاستثمارية الأجنبية على الصعيد العالمي ونحو ٢ في المائة من نصيب الدول النامية. أما الرؤيا المستقبلية للاستثمارات فهي تتحدد ضمن المعطيات التي ستترجم من جراء الاستثمار في الشخصية وتحرير الاقتصاد، والأهم هو تخفيف كلفة رأس المال والطاقة وذلك مقارنة بالعمل.

جيم - الاهتمام بالموارد البشرية

لا شك أن الموارد البشرية مهمها بلغ حجمها إذا كانت تتمتع بمستوى تعليمي عالي وصحة جيدة فإن ذلك سيحسن من إنتاجيتها وسيؤثر إيجابا على الأداء الاقتصادي في حال استطاعت إيجاد فرصة عمل. إن

تحسين الصحة العامة مهم جداً في إطار تعجيل التحول الديموغرافي. فانخفاض وفيات الرضيع والأطفال وانخفاض معدلات الخصوبة، مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع للإنسان، كلها تترجم عن تحسن البيئة الصحية، وانتشار برامج التحسين ضد الأمراض المنقولة وانتشار وسائل منع الحمل سوف تؤدي إلى التعجيل من التغيرات الديموغرافية ورفع النمو الاقتصادي. فالوضع الصحي للإنسان هو أحد العوامل المؤدية إلى رفع النمو الاقتصادي إذ يقلل من الاستبعاد الاجتماعي ومن الفقر. ولكي يكون الوضع الصحي للإنسان عاملاً إيجابياً في اقتصاد الفرصة الديموغرافية، على البلدان العربية أن تولي الاهتمام الكافي للسياسات الصحية خاصة تلك التي تعنى بتأمين رعاية صحية فعالة للرضيع لما لها من أدوار إيجابية تزيد من فرصبقاء الطفل على قيد الحياة وبالتالي يشجع على انخفاض الخصوبة. عندها يمكن للعائلة من زيادة التركيز على تأمين التعليم لعدد أقل من الأطفال. كذلك فإن الاهتمام بصحة الأم مهم لسببين: الأول هو أن وصول المرأة إلى خدمات الصحة الإنجابية سيكفل تحقيق حجم العائلة المرغوب فيه وسيكفل حياة أفضل لعائلتها. إذ إن الاهتمام بصحة الأطفال وتحسين وضعهم الصحي والعنابة بتغذيتهم يضمن أداء تعليمياً جيداً ويقلل من احتمال تسربهم من التعليم. ولعل الاهتمام بالوضع الصحي لكل منهما في تخفيف الاستبعاد الاجتماعي والفقر فقد أكد البنك الدولي أن الأسباب الرئيسية في زيادة فقر الأسرة هي المرض، الإصابة أو الوفاة.

أما تكوين رأس المال البشري فهو يعرف على أنه "عملية اكتساب وزيادة أعداد الأفراد الذين يمتلكون المهارات، والتعليم والخبرة التي تعتبر أساسية في التنمية الاقتصادية والسياسية"^(٢٥) وهي تتراافق مع الاستثمار في الإنسان وتتميّته باعتباره هدف عملية زيادة الإنتاج ووسيلتها. وعملية التعليم في البلدان العربية، إضافة إلى كونها تعاني من خصوصيتها للطلب الاجتماعي، تعاني من ضعف ارتباطها باحتياجات سوق العمل مما أدى إلى اتساع الفجوة بين العرض والطلب علىقوى العاملة والذي غالباً ما ينجم عن عدم الانسجام بين طبيعة مخرجات نظم التعليم وبين طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات، علماً بأن ذلك يتطلب الاهتمام بالتعليم من الناحتين الكمية والنوعية؛ فمع انخفاض معدلات الخصوبة ومعدلات الإلالة يزداد حجم الطلب على مخرجات التعليم العالي. أما على الصعيد النوعي، فالمناهج التعليمية يجب أن ترتبط بالواقع الحالي وبالرؤيا المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والتعليم يعتبر أداة فعالة في تحسين النمو الاقتصادي وفي القضاء على الفقر على المستوى الكلي وعلى مستوى الأسرة. ففي الوقت الذي يرفع من مساهمة الفرد في العملية الإنتاجية على المستوى الكلي، فإن التعليم، وخاصة تعليم الإناث، يساهم في تقليل وفيات الأطفال والأمهات ويسمح للمرأة أن تترعرع في سوق العمل.

من هنا تقضي الضرورة أن نصنف التحديات أمام الدول العربية على أنها تحديات مادية وتحديات بشرية. وأمام هذه التحديات على البلدان العربية أن تعمل في اتجاهات عدة، في بلدان المجموعة الأولى، أي بلدان الهبة الديموغرافية، عليها صياغة السياسات والاستراتيجيات التي تجعل الفرصة الديموغرافية نهجها تنموياً معتمداً في تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية وذلك بالتركيز على رأس المال البشري وسوق العمل وتشجيع الأدخار واعتماد استراتيجية دمج المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وإنشاء السياسات السكانية المتكاملة بينما تعمل بلدان المجموعة الثانية على تعجيل حدوث الفرص الديموغرافية وعلى الاستفادة التدريجية من انخفاض نسبة المعالين وبما يتيحه من زيادة في الموارد لتحسين الاستثمار البشري وبالاعتماد على برامج تتفذ على مستوى الأسرة والفرد مثل برامج الصحة الإنجابية والبرامج الأخرى ذات العلاقة بتنمية الموارد البشرية خاصة تمكين المرأة لما لذلك من أبعاد إيجابية في القضاء على الفقر.

سادساً - التوصيات

١- تأمين الدعم السياسي واعتبار أن الهبة الديموغرافية مشروع تموي يساعد في القضاء على الفقر وبما يعكس الأهمية القصوى للسكان ودوره الفعال في تحقيق أهداف الألفية الثالثة وتأمين الاستخدام الكامل مع رفع الإنتاجية، وتحسين الموارد البشرية. يمعنى أن الدعم السياسي لهذه الفرصة سينتديح للحكومات والمنظمات الدولية تأمين تحقيق الأهداف التي أقرها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف الألفية الثالثة، باعتباره نهجاً يعتمد التغيرات الديموغرافية في تحسين الكفاءة الاقتصادية مع تأمين المزيد من العدالة الاجتماعية. إن هذا النهج، في الوقت الذي يحاول تأمين معدلات نمو إقتصادية عالية، يعمل أيضاً على إعطاء الإنسان الأولوية في عملية الإنتاج ويعامل معه باعتباره هدف الإنتاج ووسيلته في آن واحد. وهو بذلك يتترجم المبادئ الأساسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة ومبادئ الألفية الثالثة ويضعها في نموذج قياسي ي العمل على دمج العوامل الديموغرافية في عملية التخطيط للتنمية.

٢- أن تعتمد الدول نماذج الاقتصاد القياسي الكلي التي تم تطويرها لتسوّع التغيرات الديموغرافية التي تطرأ على الهيكلية العمرية للسكان باعتبارها شرطاً أساسياً في تقدير العوائد التي تتيحها الهبة الديموغرافية من ناحية وفي صياغة السياسات الاقتصادية وسياسات تنمية الموارد البشرية من ناحية أخرى. وبما أن الهبة الديموغرافية هي نهج ديناميكي يساعد متذبذبي القرار في الاستفادة من التغيرات التي تطال الهيكل العمري للسكان، فإن هذا النهج يمكن أن يشكل الإطار العام لخطط وبرامج وسياسات إقتصادية وإجتماعية وإدارية تساهمن في التعجيل للوصول إلى معدلات إغاثة منخفضة في البلدان التي لا يزال انخفاض معدلات خصوبتها إما بطيناً أو مستقرًا عند معدلات بعيدة عن مستوى الإحلال.

٣- إعادة النظر في دور المجالس الوطنية للسكان بحيث يكون دورها إشرافيًا وتوجيهياً مع الاحتفاظ بدورها التنسيقي بين القطاعات المختلفة. وأن تضمن أن إنشاء وتنفيذ السياسات قد تم ضمن المبادئ والأطر الاستراتيجية والأهداف والغايات التي نصت عليها خطة عمل القاهرة لعام ١٩٩٤، ومقررات الجمعية العامة عام ١٩٩٩ وإعلان الألفية الثالثة. كذلك، فعلى المجالس العمل على تقديم الاستشارة في مسائل أساسية تخص علاقة السكان والتنمية وأن تعتمد كآلية لنشر البحث. وتصب هذه الوظائف في هدف مركزي يتلخص بمساعدة متذبذبي القرار على توجيه الاستثمارات وتحديد أولوياتها القطاعية كذلك تمكين المخططين من وضع السياسات وإنشاء البرامج وتنفيذها. كذلك تعمل المجالس الوطنية للسكان على تعزيز الوعي بمسائل السكان والتنمية عند الشرائح المختلفة العاملة في مجال التنمية والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية والمرئية في نشر المعارف ذات العلاقة والاستفادة من الإعلاميين في إيصال المعرفة. كما يمكن أن ينطاط بهذه المجالس مسألة رصد الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الوطنية وتقدير تنفيذها.

٤- أن تبني البلدان العربية أسلوب الحسابات الاقتصادية في تقدير العوائد من الاستثمارات البشرية والمادية المختلفة، فذلك يساعد على توفير معايير قياسية يعتمدها متذبذب القرار في إنشاء المشاريع والبرامج وفي وضع السياسات وتبرير أولويات الاستثمار وتوزيعها بين القطاعات المختلفة المسئولة عن تنمية الموارد البشرية. ويمكن أن تشمل هذه الحسابات قطاعات متعددة وتطال برامج مختلفة. فقد وجد أن العائد من الاستثمار في برامج الصحة الإنجابية أعلى من العوائد التي تتحققها استثمارات إقتصادية أخرى. فالغاية الرئيسية من تبني أسلوب الحسابات الاقتصادية هو تبرير الحاجة القصوى من تمويل البرامج المختلفة التي تمولها الحكومات والمنظمات الدولية.

٥- تطوير القطاعات الاقتصادية لتصبح قادرة على استيعاب الطاقات البشرية، ولا سيما منها تلك التي تجُم عن التغيرات الديموغرافية (العرض من العمل) وما إليها من أدوات مساندة كتحسين كفاءة الإنتاج لتجاوز مشكلة انخفاض الإنتاجية وخاصة في قطاع الزراعة والخدمات. أما قطاع الصناعة، فعلى الدولة تشجيع عملية تنمية العمالة بغية استقطاب واستيعاب المزيد من القوى العاملة الماهرة لتكوين رصيد تنافسي يسمح بالمقارنة والمضاربة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويضمن التوازن الهيكلي القطاعي لهذه القوى. وهذا ما يعزز مكانة الناتج الإجمالي في قطاع الصناعة من خلال زيادة الصادرات ويجلب وبالتالي الاستثمارات المادية والتقنية. أما القطاع الاقتصادي الذي يجب أن تعود عليه إقتصادات الدول العربية للاستفادة من هذه الفرصة الديموغرافية لخلق قيمة مضافة تتراوح معدلات نموها بين ٥ في المائة و٦ في المائة سنويًا ولتأمين معدلات نمو للتشغيل تبلغ ٤،٣ في المائة سنويًا في المتوسط، فتشير الدراسات إلى قطاع الإسكان. وهذا القطاع بطبيعته كثيف العمل، إذ يعتمد في خلق القيمة المضافة على إحلال الأيدي العاملة بدلاً من التكنولوجيا وفي نفس الوقت، فإن حجم الطلب على المساكن سيزداد نتيجة لزيادة طلب السكان الشباب الذين هم في سن الزواج وفي مرحلة تكوين العائلة^(٢٦).

٦- تطوير النظام التعليمي لإشراكه في العملية التنموية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ودمجه بالخطيط الإنمائي لذلك ينبغي العمل على صياغة أهداف النظام كي تكون منسجمة مع احتياجات المجتمع. فالتعليم نظام له مدخلات ومخرجات تؤثر وتنثر بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة باحتياجات سوق العمل، إذ يعتبر نظام التعليم الرافد الأساسي للموارد البشرية. ولعل الأهم هو العمل على تعديل وإصلاح النظام التعليمي بحيث يكون أداة مطوعة لخدمة العملية التنموية بدلاً من خدمة الهدف الذاتي من التعليم. فبدلاً من أن يكون النظام التعليمي مرآة تعيد إنتاج ما هو سائد في المجتمع يمكن تطويره كي يكون أداة للتطور والتنمية الكلية. وكما هو معلوم، فالنظم التعليمية التقليدية تتميز بالانقصانية والغربلة إذ عبر قنواتها وأدواتها المختلفة تشجع الأفضل على الاستمرار في متابعة الدراسة، وتؤدي بالآخرين إلى التسرب عبر المراحل التعليمية بحيث لا يصل إلى المرحلة الثالثة الجامعية إلا القلة التي تتمتع بفرص حياتية أفضل.

٧- تيسير المعلومات على المستوى الكلي والجزئي ومستوى الأسرة وعلى المستوى الجغرافي (حضر وريف) بحسب نوع الجنس، وتحسين نوعيتها للتلاعم واحتياجات التنمية كما ونوعاً والتاكيد على نوعية الإحصاءات الديموغرافية ومؤشراتها وتطوير درجة تغطيتها وتوزيعها الجغرافي والمكاني. فتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والتفصيلية والموزعة قطاعياً عن المعطيات التي تتناولها السياسات السكانية يساعد في عملية وضع السياسات على كافة المستويات، خاصة السياسات التي تستهدف فئات إجتماعية مهمشة. إن ذلك يحسن من كفاءة تنفيذ ورصد نتائج هذه السياسات بأكبر قدر ممكن من الدقة.

٨- إن تعمل الدول على إنشاء نظام معلومات لسوق العمل يهدف إلى توفير قناة مناسبة للتشغيل تعتمد على تحديد نوعية الطلب على القوى العاملة، وذلك حسب احتياجات سوق العمل للمهن والمهارات والمستويات التعليمية في عملية تحديد نوعية المهن والمهارات المطلوبة والمتوفرة.

٩- الاهتمام بالنظم الحديثة للتدريب والتي تعمل على تطوير المهارات المتوفرة وتحديث تلك غير المتوفرة بالإضافة إلى ضرورة تلافي انخفاض العمالة الحالية المتأتية عن جهل التقنيات ووضع سياسات تدريبية تعزز من القدرات التنافسية لقوى العاملة وتؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للصادرات.

١٠- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحليّة، بحيث يجب أن تشمل المزايا التي تمنح للمستثمر الأجنبي المستثمر الوطني أيضاً. وفي هذه الحالة، فإن الإعفاءات الضريبية وحدها غير كافية لتشجيع الاستثمار. فلا بد من توافر بنية أساسية مادية من طرق وموانئ ومواصلات واتصالات وظروف معيشية مناسبة. ولا بد من وجود نظام قانوني واضح وبسيط يعترف بالحقوق ويوفر الحماية لها، ونظام قضائي فاعل وعادل وسريع. كذلك لا بد من توافر معلومات وإحصاءات سليمة وحديثة، ومن سياسات مالية ونقدية مستقرة بعيدة عن المفاجآت، علما بأن الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي أمران بالغَا الأهمية. وإذا كانت هذه المؤسسات السياسية والقانونية والاقتصادية ضرورية، فإنه يجب أن تتوافر بالإضافة إلى ذلك إدارة حكومية معروفة بالنزاهة والكفاءة.

الملحق ١

معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الدول العربية (١٩٧٢-٢٠٠٢)

معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد ٢٠٠٢-١٩٧٢	البلد
١,١	البحرين
١,٢-	الكويت
..	قطر
٢,٨-	الإمارات العربية المتحدة
..	الجماهيرية العربية الليبية
٢,٢	سلطنة عمان
٢,٥-	المملكة العربية السعودية
٣,٦	لبنان
٠,٣	الأردن
٢,١	تونس
..	فلسطين
٠,٩	الجمهورية العربية السورية
٠,٢-	الجزائر
٢,٨	مصر
١,٣	المغرب
٠,٩	السودان
..	اليمن
..	موريطانيا
٤,٦-	جيبوتي
٠,٥-	الصومال
٩,٦-	العراق

الملحق ٢

معدل الخصوبة الكلية في الدول العربية (١٩٨٠-٢٠٢٠)

١٩٨٥-١٩٨٠	جزر القمر	جزر القمر	جزر القمر	جزر القمر	٢٠٢٠-٢٠١٥
جزر القمر	الصومال				
جيوبوتي	جيوبوتي	جيوبوتي	جيوبوتي	جيوبوتي	اليمن
العراق	العراق	العراق	العراق	العراق	الجزائر
موريانيا	موريانيا	موريانيا	موريانيا	موريانيا	البحرين
سلطنة عمان	جزر القمر				
المملكة العربية السعودية	جيوبوتي				
السودان	السودان	السودان	السودان	السودان	مصر
اليمن	اليمن	اليمن	اليمن	اليمن	العراق
سلطنة عمان	الأردن				
الجماهيرية العربية الليبية	الصومال				
السودان	السودان	السودان	السودان	السودان	المغرب
اليمن	اليمن	اليمن	اليمن	اليمن	الكويت
سلطنة عمان	لبنان				
قطر	قطر	قطر	قطر	قطر	الجماهيرية العربية الليبية
المملكة العربية السعودية	موريانيا				
الصومال	الصومال	الصومال	الصومال	الصومال	المغرب
السودان	السودان	السودان	السودان	السودان	فلسطين
لبنان	لبنان	لبنان	لبنان	لبنان	الجماهيرية العربية الليبية
الإمارات العربية المتحدة	قطر				
اليمن	اليمن	اليمن	اليمن	اليمن	المملكة العربية السعودية
البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	السودان
الكويت	الكويت	الكويت	الكويت	الكويت	السودان
الجمهورية العربية	السودان				
السورية	السورية	السورية	السورية	السورية	السودان
تونس	تونس	تونس	تونس	تونس	السودان
تونس	تونس	تونس	تونس	تونس	السودان
الإمارات العربية	السودان				
المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	المتحدة	السودان

قبل استهلال انخفاض معدلات الخصوبة: معدل الخصوبة الكلية أعلى من ٥ ولادات حية للمرأة الواحدة.
بعد استهلال انخفاض معدلات الخصوبة: معدل الخصوبة الكلية أقل من ٥ ولادات حية للمرأة الواحدة.



الملحق ٣

معدل الخصوبة الكلية وانخفاضها في الدول العربية (١٩٨٠-٢٠٢٠)

معدل انخفاض الخصوبة الكلية		معدل الخصوبة الكلية					الدولة
-٢٠٠٥	-١٩٨٠	-٢٠١٥	-٢٠١٠	-٢٠٠٠	-١٩٩٠	-١٩٨٠	
٢٠٢٠	٢٠٠٥	٢٠٢٠	٢٠١٥	٢٠٠٥	١٩٩٥	١٩٨٥	جزر القمر
١,٦	٢,٢	٣,٣	٣,٨	٤,٩	٥,٨	٧,١	المملكة العربية السعودية
١,٥	٢,٧	٣	٣,٤	٤,٥	٥,٨	٧,٢	سلطنة عمان
١,٥	٢,٢	٣,٥	٣,٩	٥	٦,٥	٧,٢	العراق
١,٥	١,٦	٣,٣	٣,٨	٤,٨	٥,٧	٦,٤	فلسطين
١,٥	١,٤	٤,١	٤,٦	٥,٦	٦,٥	٧	جيبوتي
١,٥	٠,٩	٤,٢	٤,٨	٥,٧	٦,٣	٦,٦	السودان
١,٣	١,٦	٣,١	٣,٤	٤,٤	٥,٣	٦	موريتانيا
١,٣	٠,٥	٤,٥	٥	٥,٨	٦,١	٦,٣	الصومال
١,٢	٠,٠	٦,١	٦,٦	٧,٣	٧,٣	٧,٣	الأردن
١,١	٣,٢	٢,٥	٢,٨	٣,٦	٤,٩	٦,٨	اليمن
١,٠	١,٥	٦	٦,٣	٧	٧,٨	٨,٥	الجمهورية العربية السورية
٠,٩	٤,٠	٢,٤	٢,٦	٢,٣	٤,٦	٧,٣	قطر
٠,٨	٢,٣	٢,٤	٢,٦	٣,٢	٤,١	٥,٥	الجماهيرية العربية الليبية
٠,٨	٤,٢	٢,٢	٢,٤	٣	٤,١	٧,٢	مصر
٠,٨	٢,٠	٢,٥	٢,٨	٣,٣	٤	٥,٣	البحرين
٠,٧	١,٩	٢	٢,٢	٢,٧	٣,٤	٤,٦	الجزائر
٠,٧	٣,٦	٢,١	٢,٣	٢,٨	٤,١	٦,٤	الإمارات العربية المتحدة
٠,٦	٢,٤	٢,٢	٢,٣	٢,٨	٣,٨	٥,٢	الكويت
٠,٥	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٧	٣,٢	٤,٩	المغرب
٠,٤	٢,٧	٢,٣	٢,٤	٢,٧	٣,٦	٥,٤	لبنان
٠,٣	١,٦	١,٩	٢	٢,٢	٢,٨	٣,٨	تونس
٠,١	٢,٩	١,٩	١,٩	٢	٣,١	٤,٩	

انخفاض معدل الخصوبة الكلية من ١ إلى ١,٦ ولادات حية للمرأة الواحدة (٢٠٢٠-٢٠٠٥).

انخفاض معدل الخصوبة الكلية أقل من ولادة واحدة حية للمرأة الواحدة (٢٠٢٠-٢٠٠٥).

الملحق ٤

معدلات نمو السكان المعالين والسكان في سن العمل في الدول العربية (١٩٨٠-٢٠٢٠)

معدلات نمو السكان في سن العمل					معدلات نمو السكان المعالين					الدولة
-٢٠١٠	-٢٠٠٠	-١٩٩٠	-١٩٨٠	-٢٠١٠	-٢٠٠٠	-١٩٩٠	-١٩٨٠			
٢٠٢٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٢٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠			الجزائر
١,٥	٢,٦	٣,١	٣,٧	٠,٨	٠,١-	٠,٣	٢,٠			البحرين
١,٧	٢,٥	٣,٥	٣,٩	١,١	٠,٨	٢,٧	٢,٦			جزر القمر
٣,٠	٣,١	٣,٧	٣,٣	١,١	٢,٣	٢,١	٢,٩			جيبوتي
٢,٢	١,٦	٢,٣	٥,٠	١,٠	١,٣	٢,٤	٤,٦			مصر
١,٩	٢,٥	٢,٧	٢,٤	١,١	١,٢	٠,٩	٢,٣			العراق
٢,٨	٣,٢	٣,٣	٣,٢	١,٥	٢,٠	٢,٤	٢,٦			الأردن
٢,٤	٣,٠	٥,٩	٤,٣	٠,٣	١,٥	٢,٦	٣,٣			الكويت
١,٩	٣,٢	١,٩	٥,١	١,٦	٢,٦	٢,٦-	٣,٥			لبنان
١,٢	٢,٢	٣,٠	١,١	٠,٤	٠,٢-	١,٧	١,١-			الجماهيرية العربية الليبية
١,٦	٢,٢	٣,٧	٣,٩	١,٣	١,٣	٠,٥-	٢,٩			موريطانيا
٢,٩	٢,٩	٢,٨	٢,٣	١,٧	٢,٨	٢,٥	٢,٤			المغرب
١,٥	٢,١	٢,٧	٣,١	٠,٩	٠,٦	٠,٢	١,٥			فلسطين
٣,٨	٣,٩	٤,٠	٤,٠	٢,٠	٢,٩	٣,٩	٣,٦			سلطنة عمان
٢,٦	٢,٨	٤,٦	٤,٧	١,٧	٢,٨	١,٩	٤,١			قطر
١,٠	١,٦	٢,٢	٧,٨	١,٧	٠,٩	٢,١	٥,٦			المملكة العربية السعودية
٢,٨	٣,١	٣,٣	٥,٩	١,١	٢,٢	٢,٤	٤,٩			الصومال
٣,٦	٣,٨	٢,٠	٠,٨	٢,٩	٤,١	١,٩	١,٢			السودان
٢,١	٢,٤	٢,٦	٢,٩	٠,٥	١,٤	١,٩	٢,١			الجمهورية العربية السورية
٢,٤	٣,٢	٤,١	٣,٧	٠,٩	٠,٩	١,٠	٣,٣			تونس
٠,٩	٢,٠	٢,٦	٣,٠	١,٠	٠,٨-	٠,٢-	١,٦			الإمارات العربية المتحدة
٠,٨	٢,٢	٣,٥	٧,٠	٢,٣	٠,٤	٢,٧	٦,٩			اليمن
٣,٧	٣,٩	٤,٦	٣,٥	٣,٤	٣,٢	٣,٧	٤,١			المجموع
٢,٢	٢,٧	٣,١	٣,٢	١,٤	١,٥	١,٤	٢,٥			